الأمم المتحدة E/ICEF/2023/26

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
4 August 2023
Arabic
Original: English

لاتخاذ قرار

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية 2023

5–8 أيلول/سبتمبر 2023

البند 6 من جدول الأعمال المؤقت*

الحوار المنظّم بشأن نتائج تمويل الخطة الاستراتيجية لليونيسف (2022 إلى 2025)

موجز

استجابةً لقرار الجمعية العامة (71/243) المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وتماشياً مع المُقرَّرات ذات الصلة التي اتخذها المجلس التنفيذي لليونيسف منذ عام 2014، وأحدثها المُقرَّر 2022/20، تنظر هذه الورقة في تمويل الخطة الاستراتيجية لليونيسف، للفترة بين 2022 و2025.

تُجرى فعاليات اليونيسف للحوار المنظَّم بشأن التمويل في إطار جهود التمويل والتعاون على نطاق المنظومة، وذلك وفقاً لما هو منصوص عليه في اتفاق التمويل للأمم المتحدة الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في أيار/مايو 2019.

وفقاً لمُقرَّرات المجلس التنفيذي منذ عام 2019 تُواصل اليونيسف رصد التقدم المحرز الخاص بكل كيان تجاه تحقيق اتفاق التمويل للأمم المتحدة. يُقدِّم هذا التقرير استعراضاً عاماً لاتجاهات الموارد والوضع الحالي ومنظور التمويل لعام 2022 مراعياً في ذلك الموارد الأساسية وغير الأساسية.

يتضمن القسم 7 عناصر مشروع مُقرَّر.

* E/ICEF/2023/24.

ملاحظة: أُعِدَّت هذه الوثيقة بكاملها مِن اليونيسف.

040823 23-15065 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولاً - لمحة عامة

1- يسلّط هذا التقرير الضوء على أبرز نتائج التمويل لليونيسف في عام 2022، وعلى التقدّم الذي أحرزته اليونيسف لمواءمة هذا التقرير مع تقارير الحوار المنظَّم بشأن التمويل الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولتحسين نوعية الحوارات من خلال عقد جلسات غير رسمية مشتركة مع الدول الأعضاء.

2- تُوفّر الحوارات المنظّمة بشأن التمويل معلومات عن مستجدات تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لليونيسف والاستفادة من الشراكات والموارد لتحقيق هذه النتائج، وذلك للفترة 2022-2025، كما تقدّم أيضاً معلومات عن التقدم المُحرز في ما يتعلق بالالتزامات الخاصة بكل كيان بموجب اتفاق التمويل. وانطلاقاً من المنظور الخاص بكل وكالة، وفت اليونيسف بجميع التزاماتها، بينما تخلّفت الدول الأعضاء عن الوفاء بـ 75 في المائة من التزاماتها.

3- حقّقت اليونيسف دخلاً بلغ إجماليه 9.326 مليار دولار في عام 2022. وتأتّى سبعون في المائة من الدخل (6.5 مليار دولار) من القطاع العام، و29 في المائة (2.665 مليار دولار) من القطاع الخاص، و1 في المائة (123 مليون دولار) من مصادر أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النمو ناتج إلى حد كبير عن تمويل مخصّص لعدد قليل من حالات الطوارئ الواسعة النطاق، ما أدى إلى زيادة حصة الموارد الأخرى إلى 86 في المائة من دخل الوارد الإجمالي.

4- على الرغم من النمو الإجمالي، استمر دخل وارد اليونيسف في التمويل الأساسي في التراجع بشكل مقلق كنسبة من الدخل الإجمالي، حيث انخفض من 23 في المائة في عام 2018 إلى 14 في المائة في عام 2022. تُعد الموارد الأساسية لتحقيق النتائج، أو الموارد الأساسية، عناصر بالغة الأهمية في اتفاق التمويل وعاملاً أساسياً في سياق عمل اليونيسف، حيث توفّر إمكانية التنبؤ والمرونة والكفاءة التي تسمح لليونيسف بتحقيق أكبر أثر ممكن يخدم مصلحة الأطفال. يشكّل الانخفاض الحاصل في التمويل الأساسي تهديداً جسيماً لقدرة اليونيسف على الوفاء بولايتها.

5- وقد وصلت الاحتياجات الطارئة أيضاً إلى مستويات قياسية في عام 2022. في عام 2022، تجاوزت متطلبات اليونيسف للعمل الإنساني من أجل الأطفال 11.7 مليار دولار، وهي أعلى نداءات إنسانية في تاريخ المنظمة. على الرغم من المساهمات السخية من الشركاء المقدِّمين للموارد، انصب التمويل على عدد قليل من حالات الطوارئ، حيث تم تمويل 36 في المائة فقط من النداءات الإنسانية.

6- في الوقت نفسه، شهد التمويل المرن من خلال الصناديق المواضيعية، وهي الأموال الأكثر مرونة بعد الموارد الأساسية، زيادة بنسبة 59 في المائة من عام 2021، حيث بلغت قيمته 1.201 مليون دولار. وكان هذا التمويل يعتمد بشكل كبير على التمويل الإنساني من القطاع الخاص. ومع ذلك، فإن حصة التمويل المواضيعي من إجمالي الموارد الأخرى من الدول الأعضاء قد انخفضت من 7 في المائة في عام 2021 إلى 5 في المائة في عام 2022، علماً أن هذا الرقم يتجاوز هدف اتفاق التمويل البالغ 6 في المائة.

7- نتيجة المناخ السياسي والاقتصادي المتقلب والتحديات التي تواجه التنمية نتيجة جائحة كوفيد-19 ونظراً لتصاعد الأزمات الإنسانية، سيتعيّن على اليونيسف أن تزيد من جهودها للمساهمة في سد الفجوة

في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تركز على رفاهية الطفل. لذلك، يعتبر التمويل المرن والقابل للتنبؤ المقدَّم من الشركاء في الموارد تمويلاً في غاية الأهمية. في هذا السياق، تدعو اليونيسف الدول الأعضاء إلى احترام التزامات اتفاق التمويل من خلال زيادة التمويل الأساسي والتمويل المواضيعي، وصناديق التمويل الجماعي والمساهمات متعددة السنوات، بما يسمح للمنظمة بالحفاظ على ولايتها المعيارية ووضع أسس قوية للإدارة والرقابة مع ضمان وظائف مالية متينة.

ثانياً – اتفاق التمويل للأمم المتحدة

8- اتفاق التمويل هو مجموعة مشتركة من الالتزامات بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية يرمي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التمويل المستدام والشفافية والمساءلة. وقد التزمت الدول الأعضاء بتحقيق الهدف المتمثل بزيادة التمويل الأساسي بنسبة 30 في المائة على الأقل بحلول عام 2023، بما يزيد من حصة المساهمات المتعددة السنوات، ويضاعف صناديق التمويل الجماعي المتعلقة بالتنمية والصناديق المواضيعية لوكالة بعينها. مع انتهاء مهلة الأهداف، يصبح من الضروري إجراء مراجعة لمستوى التقدّم المحرز واتخاذ خطوات إضافية للتسريع بتحقيق تلك الأهداف.

9- تهدف الحوارات المنظمة بشأن التمويل إلى مساعدة كيانات الأمم المتحدة وهيئاتها الإدارية على تحقيق التزاماتها المتعلقة باتفاق التمويل، وذلك من خلال بناء قاعدة تفاهم مشتركة. ونظراً لكونها منظمة طوعية التمويل، يعزّز نموذج العمل الفريد لليونيسف قدرتها على التخطيط وتحقيق نتائج مستدامة في ظل تغير التوقعات المالية المتواصل من جهة وقيود الموارد المتاحة المتوقعة من جهة أخرى. يوفّر الحوار المنظم بشأن التمويل فرصاً لمواجهة هذا التحدي من خلال الحوار مع الدول الأعضاء والشركاء المقدِّمين للموارد، وذلك لإيجاد حلول تهدف إلى تحسين جودة التمويل والقدرة على التنبؤ به.

10- وانطلاقاً من المنظور الخاص بكل وكالة، وفت اليونيسف بجميع التزاماتها بينما تخلّفت الدول الأعضاء عن 75 في المائة من التزاماتها. تغطي الوثيقة UNICEF/2023/EB/13، التي يتم تقديمها بالتزامن مع هذا التقرير، التقدّم المحرز على مستوى وفاء اليونيسف بالتزاماتها بموجب اتفاق التمويل، ويوضّح القسم الرابع منها تقدّم الدول الأعضاء على هذا المستوى.

الشكل 1

التقدّم المُحرز على مستوى التزامات اتفاق التمويل لعام 2022 (العدد والنسبة المئوية)

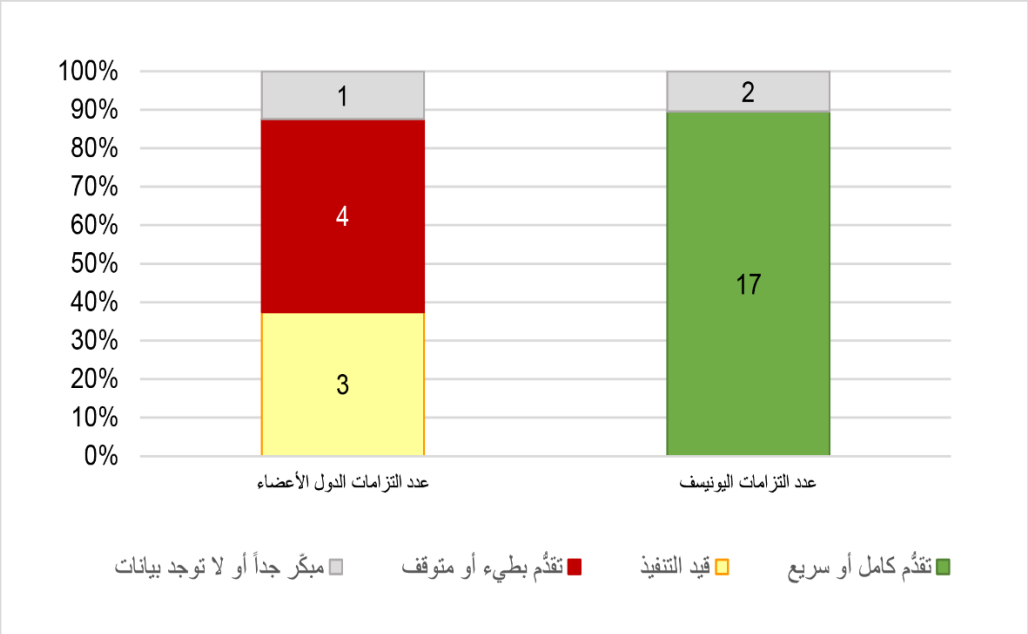

ثالثاً – موارد دعم الخطة الاستراتيجية لليونيسف للفترة بين 2022 و2025

أ- تقديرات الدخل في الخطة الإستراتيجية

11- تشكل الخطة المالية الممتدة لأربع سنوات جزءاً من خطة اليونيسف الاستراتيجية، كما تخضع سنوياً للمراجعة والتنقيح.

12- في عام 2021، أقرّ المجلس التنفيذي تقديرات إجمالية [1]للدخل بقيمة 25.9 مليار دولار أمريكي للخطة الاستراتيجية للفترة بين 2022 و2025 مقسّمة إلى 5.9 مليار دولار أمريكي (أو 23 في المائة) في شكل موارد أساسية، و20 مليار دولار أمريكي (أو 77 في المائة) في شكل موارد أخرى. تمت مراجعة التقديرات في أيلول/سبتمبر 2022 ضمن سياق تحديث التقديرات المالية السنوية، والتي نتج عنها دخل إجمالي قدره 27.9 مليار دولار مفصّلة بالشكل الآتي: 5.8 مليار دولار (أو 21 في المائة) في شكل موارد أساسية و22.1 مليار دولار (أو 79 في المائة) في شكل موارد أخرى.

[1] يتمثّل الدخل الوارد بالمساهمات الواردة من القطاع العام (الحكومات، والترتيبات المشتركة بين المنظمات، والشراكات البرنامجية العالمية، والمنظمات الدولية الحكومية)، ومن الشركاء في القطاع الخاص في سنة معيّنة، وتتألف سائر مصادر الدخل من الفوائد من الاستثمارات، والترخيص، واسترداد تكاليف خدمات المشتريات وغيرها.

الجدول 1

تقديرات الدخل المعتمدة في الخطة الاستراتيجية للفترة بين 2022 و2025 مقابل التقديرات المنقحة حسب الشريك المقدِّم للموارد ونوع التمويل

(مليون دولار أمريكي)

	تقديرات الدخل الأصلية، للفترة بين 2022 و2025، اعتباراً من أيلول/سبتمبر 2021			*تقديرات الدخل الوارد المنقّحة، للفترة بين 2022 و2025، اعتباراً من أيلول/سبتمبر 2022*			*تقديرات الدخل المنقّحة، للفترة بين 2022 و2025، اعتباراً من أيلول/سبتمبر 2023*		
	الموارد الأساسية	*موارد أخرى*	*الإجمالي*	*الموارد الأساسية*	*موارد أخرى*	*الإجمالي*	*الموارد الأساسية*	*موارد أخرى*	*الإجمالي*
القطاع العام	2179	16305	18484	2080	17845	19924	2045	23069	25114
القطاع الخاص	3431	3739	7170	3351	4235	7586	3081	6191	9272
مصادر دخل أخرى	294	–	294	350	–	350	633	–	633
الإجمالي	**5904**	**20044**	**25948**	**5781**	**22080**	**27861**	**5759**	**29260**	**35019**

الشكل 2

تقديرات الدخل المعتمدة للخطة الاستراتيجية للفترة بين 2022 و2025، مقابل التقديرات المنقحة

(مليون دولار أمريكي)

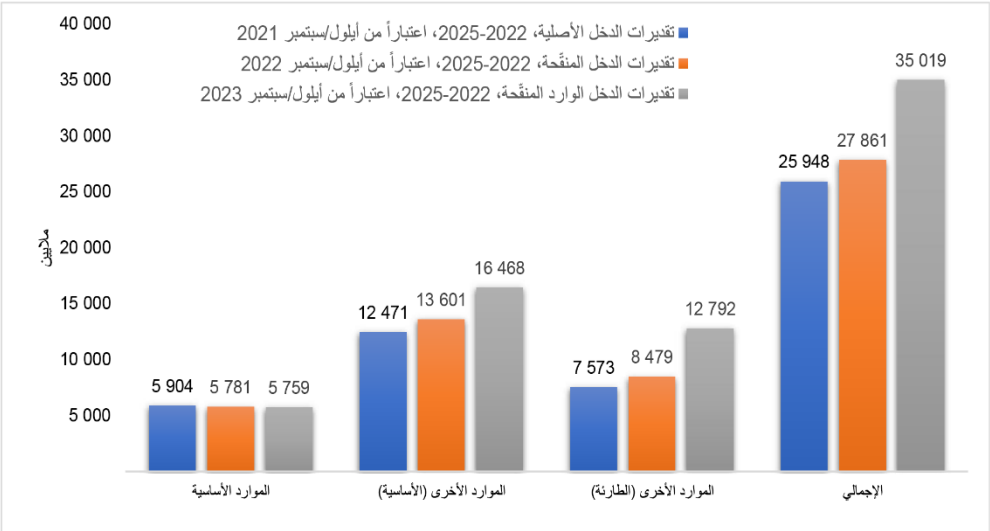

ب- الدخل في عام 2022

13- على الرغم من أن بيئة جمع الأموال تزداد صعوبة يوماً بعد يوم، بلغ إجمالي الدخل الوارد لليونيسف 9.326 مليار دولار في عام 2022، وهو العام الرابع على التوالي الذي يحقق فيه نمواً مستمراً ويحطّم أرقاماً قياسية. كان الدخل الوارد الإجمالي عام 2022 أعلى بنسبة 50 في المائة عن التقديرات الأصلية التي اعتمدها المجلس في أيلول/سبتمبر 2021 لعام 2022، وسجّل زيادة قدرها 30 في المائة عن

التقديرات المالية المنقحة لأيلول/سبتمبر عام 2022. ومع ذلك، كما لوحظ سابقاً، يعود هذا النمو بمعظمه إلى التمويل المخصص بشكل ملحوظ لعدد قليل من حالات الطوارئ واسعة النطاق.

الجدول 2

الدخل الفعلي للفترة بين 2018 و2022

(مليون دولار أمريكي)

نوع التمويل	*تمويل فعلي في عام 2018*	*تمويل فعلي في عام 2019*	*نسبة النمو*	*تمويل فعلي في عام 2020*	*نسبة النمو*	*الفعلي 2021*	*نسبة النمو*	*تمويل فعلي في عام 2022*	*نسبة النمو*
	دولار أمريكي	*دولار أمريكي*	*%*	*دولار أمريكي*	*%*	*دولار أمريكي*	*%*	*دولار أمريكي*	*%*
أ. *الموارد الأساسية*	1422	1371	−4%	1470	7%	1408	−4%	1326	−6%
ب. إجمالي الموارد الأخرى (ج + د)	4638	5029	8%	5748	14%	6713	17%	8001	19%
ج. الموارد الأخرى (الأساسية)	2591	2995	16%	3559	19%	3731	5%	4164	12%
د. الموارد الأخرى (الطارئة)	2046	2034	−1%	2189	8%	2982	36%	3837	29%
إجمالي الدخل (أ + ب)	6060	6400	6%	7219	13%	8122	13%	9326	15%

14- بلغت قيمة الدخل الوارد من القطاع العام 6.539 مليار دولار في عام 2022، ما حطّم الرقم القياسي السابق. وهو مبلغ شهد زيادة بنسبة 10 في المائة مقارنةً بالدخل الفعلي لعام 2021 الذي بلغ 5.924 مليار دولار، متجاوزاً بذلك بنسبة 30 في المائة التوقعات المالية المنقحة التي تم رفعها إلى المجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر 2022 (ما يعادل زيادة قدرها 1.524 مليار دولار). وجاء الدخل الوارد من القطاع العام في الغالب من الشركاء الحكوميين داخل لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بمَن فيهم المفوضية الأوروبية.

15- أما قيمة الدخل من القطاع الخاص، فقد وصلت إلى مستوى قياسي في عام 2022 بلغ 2.665 مليار دولار، مسجّلاً زيادة قدرها 29 في المائة (أو 600 مليون دولار) مقارنةً بالتقديرات المالية المنقحة المقدَّمة إلى المجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر 2022، وذلك نتيجة الحملات الرقمية لجمع الأموال والأزمات الإنسانية بشكل أساسي. ورد هذا الدخل بشكل أساسي من اللجان الوطنية لليونيسف والمكاتب القُطرية التي تنظم عمليات لجمع الأموال من القطاع الخاص. وبلغت قيمة الدخل من مصادر أخرى[2] 123 مليون دولار، أو 1 في المائة من إجمالي دخل الموارد الأساسية.

16- تأثر دخل اليونيسف في عام 2022 سلباً نتيجة تعزيز قيمة الدولار الأمريكي على الرغم من المساهمات المتزايدة من بعض الشركاء المقدِّمين للموارد من القطاعين العام والخاص وإمكانية الوصول إلى مصادر تمويل جديدة. ويتم تلقي حوالى 75 في المائة من الدخل الوارد من القطاع الخاص وأكثر

[2] مصادر الدخل الأخرى هذه مصنفة على أنها موارد أساسية وتشمل الفوائد من الاستثمارات والترخيص واسترداد تكاليف خدمات المشتريات وغيرها.

من 50 في المائة من الدخل الوارد من القطاع العام بعملات غير الدولار الأمريكي. وقد بلغت خسارة النقد الأجنبي في الدخل الوارد من القطاع العام في عام 2022 مبلغاً وقدره 68 مليون دولار، في حين بلغت الخسارة في الدخل الوارد من القطاع الخاص حوالى 128 مليون دولار.

17- على الرغم من الجهود المتضافرة والدعوات المستمرة للوفاء بالالتزامات الواردة في اتفاق التمويل، انخفضت الموارد الأساسية بنسبة 6 في المائة في عام 2022 مقارنةً بعام 2021. ويُعزى الانخفاض بشكل عام إلى أسعار الصرف المتقلبة التي أثرت سلباً على الدخل الوارد بعملات غير الدولار الأمريكي في عام 2022 (بلغت الخسارة على مستوى الموارد الأساسية 110 ملايين دولار) إلى جانب تأخر التحويلات لعام 2022 من مساهمات الموارد الأساسية من عدة حكومات. وقد ساهم ذلك في انخفاض نسبة الموارد الأساسية إلى إجمالي الدخل الوارد بشكل متواصل، لتصل إلى أدنى مستوى لها في تاريخها وهو 14 في المائة فقط في عام 2022

18- بالمقابل، ارتفع إجمالي الموارد الأخرى بنسبة 19 في المائة مقارنةً بعام 2021 ليصل إلى 8.001 مليار دولار في عام 2022. وقد تجاوزت هذه الزيادة هدف الخطة الاستراتيجية الذي وافق عليه المجلس في أيلول/سبتمبر 2021 بنسبة 9 في المائة، والتقديرات المالية المنقحة التي وافق عليها المجلس في أيلول/سبتمبر 2022 بنسبة 16 في المائة. ومن إجمالي الموارد الأخرى، تلقّت اليونيسف 4.164 مليار دولار أمريكي أو 52 في المائة على هيئة موارد أخرى (أساسية)، فيما شكّلت الموارد الأخرى (طارئة) 3837 مليار دولار أمريكي، أو 48 في المائة.

19- بلغ الدخل الوارد لليونيسف أعلى مستوياته في عام 2022، ووصلت أيضاً الاحتياجات الطارئة مستويات قياسية؛ إذ تجاوزت قيمة متطلبات العمل الإنساني من أجل الأطفال 11.7 مليار دولار في عام 2022. وبينما استجاب الشركاء المقدِّمين للموارد بسخاء للأزمات الجديدة وحالات الطوارئ التي طال أمدها، لم يتم تمويل سوى 36 في المائة من النداءات. تراوحت قيمة أكبر نداءات الطوارئ في عام 2022 بين ملياري دولار و0.5 مليار دولار، وكانت مخصصة لأفغانستان وأوكرانيا والاستجابة للاجئين، ومبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19، والبلدان المضيفة للاجئين السوريين وإثيوبيا. ولكن حتى مع التمويل القياسي لحالات الطوارئ، لا تزال هناك تحديات على مستوى تلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة. لا يزال التمويل الذي تم تلقيه مخصصاً بشكل كبير لحالات طوارئ محددة؛ حيث تم تخصيص أكثر من ثلثي إجمالي التمويل الإنساني في عام 2022 لخمس نداءات طوارئ فقط. ولم تشكّل حالات الطوارئ العشر الأقل تمويلاً [3] سوى 2 في المائة من إجمالي التمويل الوارد لتلبية نداء العمل الإنساني من أجل الأطفال لعام 2022.

[3] بالترتيب الأبجدي: الكاميرون، والكونغو، والهند، ولبنان، وليبيا، ونيبال، وأزمة اللاجئين والمهاجرين في أوروبا، والمكتب الإقليمي لآسيا الجنوبية، والمكتب الإقليمي لغرب ووسط إفريقيا، وزمبابوي.

الشكل 3

الدخل حسب نوع التمويل للفترة بين 2008 و2022

(مليون دولار أمريكي)

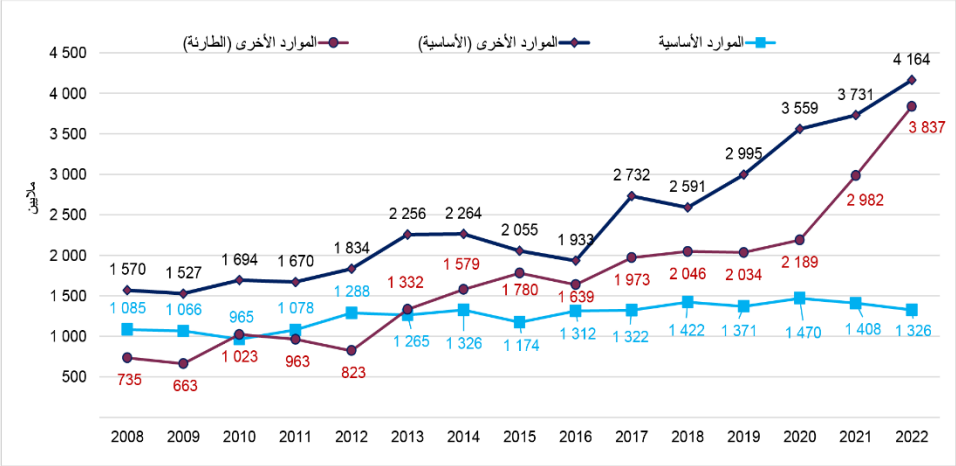

الشكل 4

نسبة الدخل حسب نوع التمويل للفترة بين 2014 و2022

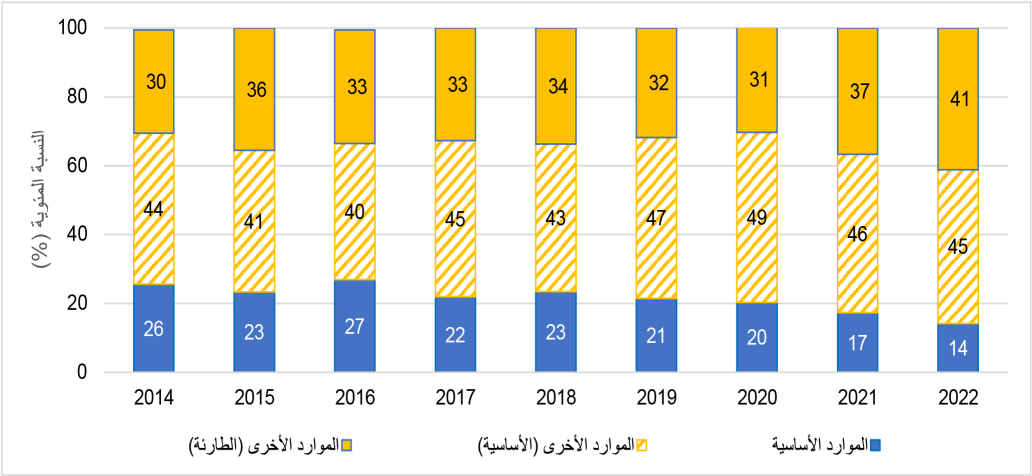

20- على الرغم من نمو الدخل الوارد الإجمالي على مدى السنوات العديدة الماضية، لا يزال اتجاه إيرادات اليونيسف يعكس زيادة في التخصيصات وتناقص في التمويل الأساسي والمرن والقابل للتنبؤ، وذلك خلافاً للالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء ضمن جهود إصلاح الأمم المتحدة وفي سياق اتفاق التمويل. الموارد الأساسية بالغة الأهمية؛ ويرجع ذلك إلى أن عدم كفاية هذه الموارد يعيق قدرة اليونيسف على التركيز على أهدافها والتكيف مع احتياجات الأطفال المتغيّرة، وكذلك تحديثها وتبسيطها وابتكارها، كما يعرقل مواصلة تعزيز مبادراتها لحماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جملة مخاطر أخرى.

21- أما الموارد المرنة المقدَّمة لليونيسف من خلال الأموال الأساسية والمواضيعية، فتدعم بشكل مباشر تحقيق أهداف البرامج عن طريق تفعيل التخطيط الأطول أجلاً وخفض تكاليف المعاملات. ومن هذا

المنطلق، تمثّل هذه الموارد أعلى مستويات التمويل. ويشكل الانخفاض الحاصل في التمويل المرن تهديداً جسيماً لقدرة المنظمة على الاضطلاع بولايتها. علاوةً على ذلك، تفرض الجهات المانحة مزيداً من الشروط على الأموال المخصّصة التي يقدّمونها ويطالبون بالمزيد من التقارير والمتطلبات والتدقيق والتحقق. على سبيل المثال، زاد عدد تقارير التي تطلبها الجهات المانحة بأكثر من الضعف ليرتفع من 5140 في عام 2018 إلى أكثر من 12000 في عام 2022، ما أدى إلى شروط إضافية زادت من الوقت والجهد وتكاليف المعاملات المطلوبة لتنفيذ البرامج.

ج- النفقات في عام 2022

22- تمّت الموافقة على الإطار المتكامل للنتائج والموارد الذي تحدده الخطة الاستراتيجية للفترة بين 2022 و2025 في أيلول/سبتمبر 2021، فبلغ إجمالي النفقات المخطط لها لفترة الأربع سنوات 26.9 مليار دولار. بناءً على النفقات الفعلية لعام 2022 والنفقات المقدرة للفترة بين 2023 و2025، بلغت النفقات المخطط لها (أو الفجوة في الموارد) للفترة بين 2023 و2025 مبلغاً وقدره 18.1 مليار دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

الشكل 5

إطار النتائج والموارد المتكامل الخاص بالخطة الاستراتيجية للفترة بين 2022 و2025 مقارنةً بالإنفاق الفعلي لعام 2022 والنفقات المخطط لها للفترة بين 2023 و2025*

(مليون دولار أمريكي)

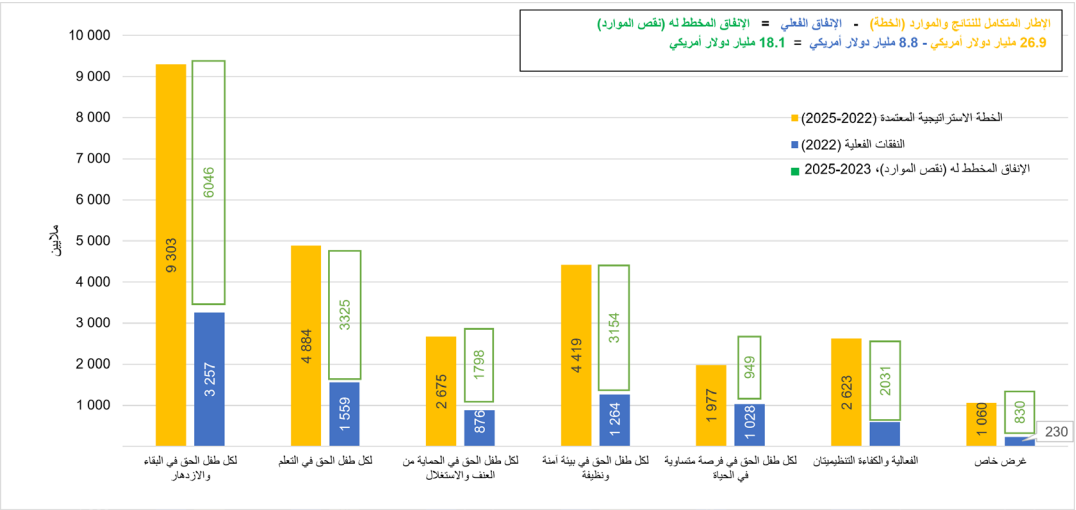

* يتم الإبلاغ عن بيانات فئة تكاليف البرامج على أساس النفقات. أما بيانات الفعالية والكفاءة التنظيمية وفئات التكاليف ذات الأغراض الخاصة، فيتم الإبلاغ عنها على أساس نقدي معدّل. تستند النفقات إلى النفقات الفعلية لعام 2022 وتقديرات الفترة بين 2023 و2025. العناوين الكاملة للخطة الاستراتيجية، مجالات الأهداف للفترة بين 2022 و2025 هي: لجميع الأطفال بما في ذلك المراهقين...: 1: الحق في البقاء والازدهار، وحق الوصول إلى نظم غذائية مغذية وحق التمتع بالرعاية الصحية الأولية الجيدة وبممارسات التنشئة والإمدادات الأساسية؛ 2: يتعلم ويكتسب مهارات للمستقبل؛ 3: محمي من العنف والاستغلال وسوء المعاملة والإهمال والممارسات الضارة؛ 4: الحق في الحصول على المياه المأمونة والعادلة وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، والعيش في مناخ وبيئة آمنين ومستدامين؛ 5: الحق في الحصول على الحماية الاجتماعية الشاملة والعيش في مأمن من الفقر.

الشكل 6

إطار النتائج والموارد المتكامل الخاص بالخطة الاستراتيجية للفترة بين 2022 و2025 مقارنةً بالإنفاق الفعلي لعام 2022 والنفقات المخطط لها لفترة 2023-2025 حسب نوع التمويل

(مليون دولار أمريكي)*

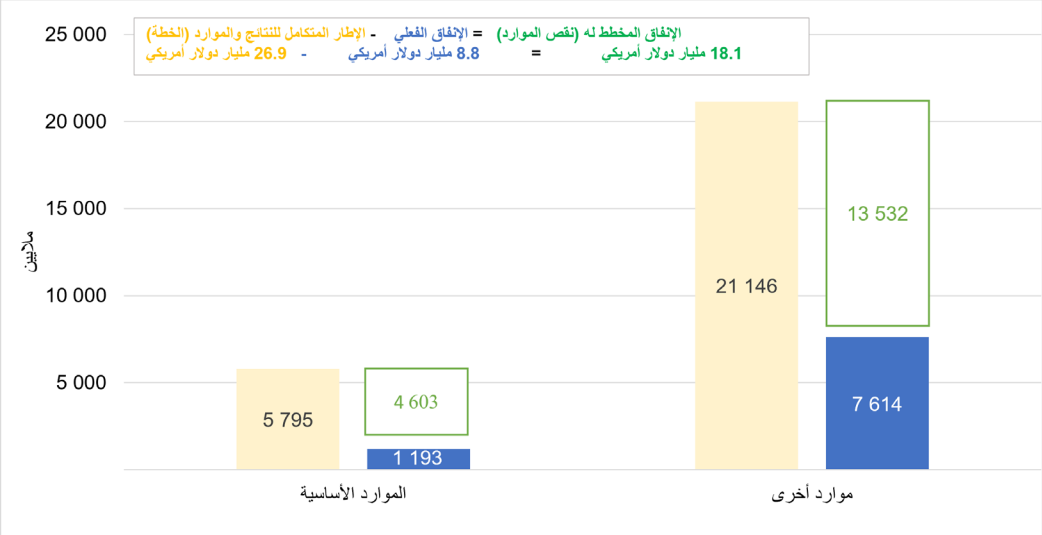

* تستند النفقات إلى النفقات الفعلية لعام 2022 وتقديرات الفترة بين 2023 و2025.

23- من المهم التأكيد على أن النفقات المخطط لها تمثل أموالاً مطلوبة لتنفيذ إطار النتائج والموارد المتكامل للفترة بين 2023 و2025، وذلك استناداً إلى الإنفاق الفعلي في خلال السنة الأولى من الخطة الاستراتيجية وإلى الدخل المتوقع للفترة بين 2023 و2025.

الشكل 7

المصروفات حسب مجال أهداف الخطة الاستراتيجية* لعام 2022 (الموارد الأساسية، والموارد الأخرى المخصصة والمواضيعية)**

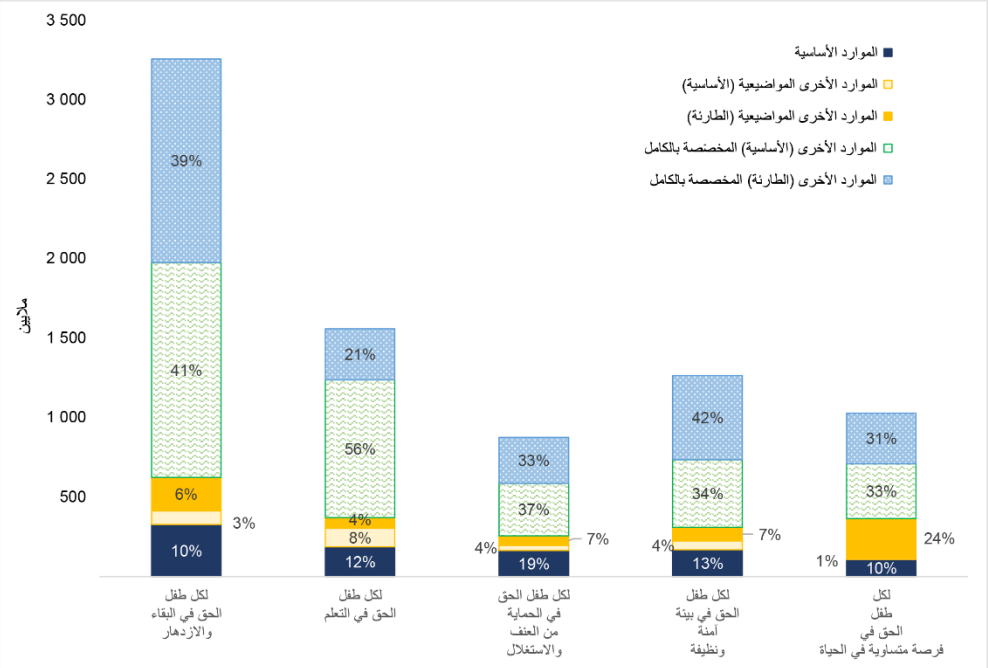

* يُرجى الاطّلاع على النص الكامل لمجالات أهداف الخطة الاستراتيجية في الملاحظة أسفل الشكل 5 أعلاه.

**تشمل الأموال المخصّصة للبرمجة الإنسانية والمتصلة بالشؤون الجنسانية مجالات أهداف الخطة الاستراتيجية.

24- يوضّح تحليل للإنفاق في عام 2022 المتعلق بمجالات أهداف الخطة الإستراتيجية الخمسة كفيل القطاعات الأكثر والأقل تمويلاً. بالنسبة للقطاعات الأقل تمويلاً (مجال الأهداف 3)، شكّلت الموارد الأساسية مصدراً مهماً لتمويلها. تمثل الصناديق المواضيعية، وهي الصناديق الأكثر مرونة في المنظمة بعد الموارد الأساسية، نسبة صغيرة جداً من كل مجال من مجالات الأهداف. باستثناء الصناديق المواضيعية الإنسانية المخصّصة لمجال الأهداف 5، لا يوجد تمويل كافٍ من التمويل المواضيعي للتعويض عن نقص التمويل أو الانخفاض في التمويل الأساسي.

رابعاً - نقص موارد الدخل لعام 2022 من حيث الجودة

25- يتم تقييم جودة الدخل على أساس مرونة التمويل وحسن توقيته وإمكانية التنبؤ به. وفي سياق الحوار المنظّم بشأن التمويل، يتعلّق ذلك بمدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها بموجب اتفاق التمويل من حيث توفير التمويل الأساسي والمواضيعي والمتعدد السنوات، وبتأثير ذلك التمويل على قدرة اليونيسف على تحقيق النتائج التي تصب في مصلحة الأطفال.

أ- الموارد الأساسية للنتائج

26- الموارد الأساسية لتحقيق النتائج هي عناصر بالغة الأهمية في اتفاق التمويل وهي أساسية في سياق عمل اليونيسف. بعبارة أخرى، إنها أموال غير مقيدة أبداً يمكن استخدامها بمرونة لخدمة الأطفال، وهي أكثر موارد اليونيسف قيمة لأنها توفر:

أ) القدرة على التنبؤ بالتخطيط لبرامج طويلة الأجل للأطفال وتنفيذها؛

ب) المرونة في معالجة السياقات الصعبة والتي غالباً ما تتغير بسرعة من أجل تحقيق نتائج حقيقية ودائمة؛

ج) الكفاءة التي تنتج عن خفض تكاليف المعاملات وبالتالي تعظيم الموارد التي يمكن أن تخصّص مباشرة للأطفال؛

د) فعالية وظائف الرقابة والإدارة.

27- تتيح هذه الموارد لليونيسف تغيير حياة الأطفال والتغلّب على التحديات المعقدة والحد من المعاناة، كما تسمح لها باعتماد نهج أكثر تماسكاً من خلال الاستثمار في العمل الاستراتيجي وبناء المرونة التنظيمية للتمكن من تحمّل الصدمات. يدعم ما يزيد عن 85 في المائة من التمويل الأساسي لليونيسف برامج حيوية للأطفال يتم تنفيذها في أكثر من 190 بلدًا وإقليماً تتواجد فيه المنظمة.

28- تدعم الصناديق الأساسية المكاتب القُطرية في كل من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. على سبيل المثال، في عام 2022، أثبتت الموارد الأساسية دورها في الاستجابة لأزمة التغذية الحادة السائدة في تشاد، والتي تفاقمت بسبب الفيضانات، وذلك من خلال تعزيز التدخلات التغذوية والمساهمة في زيادة التنوع الغذائي بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و24 شهراً، والتي ارتفعت من 14.5 في المائة في عام 2021 إلى 42.5 في المائة في عام 2022. وقد أثبت التمويل الأساسي أيضاً أهميته في توفير الدعم التحفيزي لسلسلة الإمداد الغذائي العلاجي الجاهز للاستخدام، ما مكّن 334342 طفلاً يعاني من سوء تغذية حاد دون سن 6 سنوات من الحصول على علاج جيد، وذلك بمعدل شفاء 94 في المائة. في فييت نام، دعمت الأموال الأساسية التعليم القادر على تحمل تغير المناخ والمتكيف مع تقلبات المناخ من خلال تدريب 1.1 مليون معلم لدمج الوعي المناخي في نظام التعليم والاستفادة من التمويل المحلي من الحكومة.[4]

29- تكتسب الأموال الأساسية أهمية بالغة أيضاً في خدمة الولاية الإنسانية لليونيسف. في الأيام الستين الأولى من التعامل مع الكارثة الموسمية في باكستان، شكّل التمويل الأساسي أكثر من 50 في المائة من إجمالي الأموال المتاحة في أول 60 يوماً، ما سمح بتخزين مواد إغاثية أساسية وصلت قيمتها إلى مليوني دولار. وتم استخدام هذه المواد في خلال الأسابيع الأولى من الاستجابة وأدّت دوراً مهماً في إنقاذ الأرواح. وكانت هذه الأموال المرنة ضرورية أيضاً لمواصلة تدفق الإمدادات ونشر الموظفين وإنشاء محاور ميدانية.

30- في عام 2022، اضطلعت 114 حكومة و32 لجنة وطنية و13 مكتباً للمقاطعة تابعاً لليونيسف بدور فعال في تعبئة الموارد الأساسية لليونيسف. وقد ساهمت هذه الكيانات بمبلغ 1،326 مليون دولار، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 6 في المائة (أو 83 مليون دولار) عن عام 2021. يعود هذا الاتجاه السلبي المتواصل والمتمثل في انخفاض نسبة التمويل الأساسي من إجمالي الدخل الوارد إلى عدة عوامل هي معدل نمو أسرع في الموارد الأخرى وتقلّب أسعار الصرف التي أثرت سلباً على الدخل بغير الدولار الأميركي، فضلاً عن تأخر عدة حكومات لسداد مساهمات أساسية لعام 2022 يبلغ مجموعها 32 مليون دولار.

[4] للحصول على أمثلة إضافية، يُرجى الاطّلاع على: اليونيسف، *الموارد الأساسية للنتائج: تقرير 2022*، حزيران/يونيو 2023

31- للسنة الثانية على التوالي، شكّلت الموارد الأساسية من القطاع الخاص حوالى 54 في المائة من إجمالي التمويل الأساسي لليونيسف. وفي حين يرد سبعة وثلاثون في المائة من الموارد الأساسية من القطاع العام، تأتي نسبة 9 في المائة المتبقية من مصادر دخل أخرى.[5] كما هو موضح في الشكل الثامن، تعتمد اليونيسف بشكل متزايد على القطاع الخاص في مواردها الأساسية لدعم البرامج الإنسانية والإنمائية ودعم ولايتها المعيارية.

الشكل 8

الدخل من الموارد الأساسية حسب نوع الشريك المقدِّم للموارد لعام 2022*

(مليون دولار أمريكي)

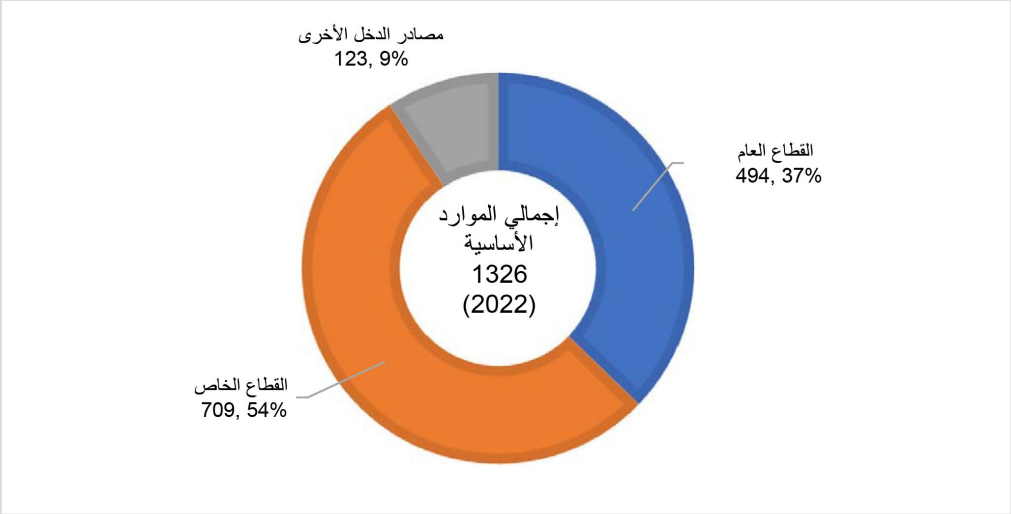

* تستند الأرقام إلى "الدخل" الذي يمثل هنا المساهمات المستلَمة من القطاع العام، والإيرادات من القطاع الخاص، من بين مصادر أخرى.

[5] مصادر الدخل الأخرى هذه مصنفة على أنها موارد أساسية وتشمل الفوائد من الاستثمارات والترخيص واسترداد تكاليف خدمات المشتريات وغيرها.

الجدول 3

أعلى 10 شركاء مقدِّمين للموارد الأساسية لعام 2022 حسب المساهمات المستلَمة*

(مليون دولار أمريكي)

العدد	*الشريك المقدِّم للموارد*	*الموارد الأساسية*	*نوع الشريك*
1	الولايات المتحدة	134	القطاع العام
2	اللجنة اليابانية لليونيسف	133	القطاع الخاص
3	ألمانيا	98	القطاع العام
4	اللجنة الكورية لليونيسف	86	القطاع الخاص
5	اللجنة الألمانية لليونيسف	79	القطاع الخاص
6	السويد	63	القطاع العام
7	اللجنة الإسبانية لليونيسف	61	القطاع الخاص
8	اللجنة الفرنسية لليونيسف	51	القطاع الخاص
9	اللجنة الإيطالية لليونيسف – مؤسسة أونلاس (Foundation ONLUS)	44	القطاع الخاص
10	النرويج	44	القطاع العام

* التبرعات المقبوضة نقدا وعينا. يرجى مراجعة ملخص التمويل لعام 2022 للحصول على القائمة الكاملة للمساهمين.

الشكل 9

اتجاهات الدخل الوارد من الموارد الأساسية من القطاعين العام والخاص للفترة بين 2014 و2022

(مليون دولار أمريكي)

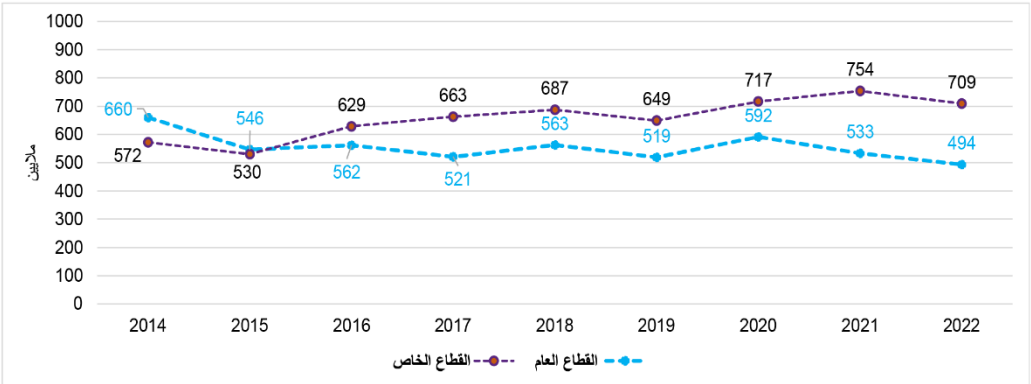

ب- مساهمات الموارد الأساسية من القطاع العام

32- انخفض التمويل الأساسي من القطاع العام بنسبة 7 في المائة، من 533 مليون دولار في عام 2021 إلى 494 مليون دولار في عام 2022. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى تأخر سداد العديد من مساهمات الموارد الأساسية والتأثير السلبي الناتج عن خسائر العملات الأجنبية. وشكلت الموارد الأساسية من القطاع العام 8 في المائة فقط من مجموع الدخل الوارد من القطاع العام مقارنةً بـ 1 في المائة في عام 2021.

33- ساهم ما مجموعه 114 شريكاً حكومياً (بانخفاض قدره 1 عن عام 2021) في الموارد الأساسية في عام 2022. وقدّم 46 من هؤلاء الشركاء مساهمات نقدية، بينما تنازل 84 منهم عن رسوم إيجار أماكن عملهم. قدّمت ألمانيا أكبر زيادة في مساهماتها النقدية الأساسية. ظلّت ألمانيا والسويد والدانمرك من المساهمين الأقوياء في التمويل المرن، في حين كانت السويد وسويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أكبر المساهمين في الموارد الأساسية المتعددة السنوات من 2016 إلى 2022.[6]

34- استمر أداء الدول الأعضاء في الانخفاض من حيث حصتها من الموارد الأساسية، مبتعدةً بذلك عن الالتزام الوارد في اتفاق التمويل الذي يقضي بزيادة الموارد الأساسية إلى مستوى لا تقل نسبته عن 30 في المائة. وقد انخفضت المساهمات الأساسية غير المقيدة من الدول الأعضاء كحصة من إجمالي الدخل الوارد من القطاع العام من 18 في المائة في عام 2014 إلى 8 في المائة في 2022، ويمثّل ذلك تراجعاً بنسبة 1 في المائة مقارنةً بعام 2021. ومن بين 46 حكومة ساهمت في الموارد الأساسية (نقداً) في عام 2022، استمر عدد الحكومات التي أوفت بالتزام اتفاق التمويل أو تجاوزته في الانخفاض من 42 في عام 2018 إلى 20 في عام 2022.

ج- مساهمات الموارد الأساسية من القطاع الخاص

35- تؤدي الاستثمارات في جمع الأموال من القطاع الخاص وفي الأسواق دوراً فعلاً في جمع التمويل الأساسي لليونيسف. ورد أكثر من نصف إجمالي التمويل الأساسي (حوالى 54 في المائة أو 709 مليون دولار) في عام 2022 من شركاء من القطاع الخاص، ولا سيما اللجان الوطنية (أكثر من 95 في المائة) وكذلك المكاتب القُطرية التي شهدت نمواً صحياً في إيرادات القطاع الخاص في عام 2022. وساهمت اللجان الوطنية بمبلغ 684 مليون دولار في شكل موارد أساسية (بما في ذلك الترخيص)، بينما حوّلت المكاتب القُطرية 28.9 مليون دولار إلى الموارد الأساسية.

36- لا تزال مساهمات القطاع الخاص في الموارد الأساسية تشكّل أهمية بالغة بالنسبة إلى اليونيسف، وقد زادت حصتها من التمويل الأساسي زيادةً مطّردة من 43 في المائة في عام 2014 إلى حوالي 54 في المائة في عام 2022. وقد مكّن الدخل غير المقيّد من القطاع الخاص اليونيسف من تنمية الموارد الأساسية، ويعمل أيضًا كإجراء وقائي ضد التخصيص المتزايد من قِبَل شركاء القطاع العام. ومع ذلك انخفضت نسبة التمويل الأساسي من القطاع الخاص إلى إجمالي دخل القطاع الخاص من 47 في المائة في 2018 إلى 27 في المائة فقط في 2022. وللتصدّي لهذا الاتجاه التنازلي، تستكشف اليونيسف استراتيجيات لجمع الأموال الأساسية من القطاع الخاص.

[6] استناداً إلى قيمة الاتفاقية المبرمة في بداية المساهمة المتعددة السنوات بين عامي 2018 و2025.

د- الالتزامات المتعددة السنوات بالموارد الأساسية

37- تتيح الاتفاقيات متعددة السنوات لليونيسف معالجة النتائج الإنمائية والإنسانية على المدى المتوسط إلى الطويل، والحد من تجزؤ التدخلات والسماح بتوسيع نطاق البرامج وتوفير إمكانية التنبؤ بالتمويل. وانخفضت نسبة مساهمات الموارد الأساسية المستَلمة كجزء من الاتفاقيات المتعددة السنوات من 18 في المائة في عام 2020 إلى 10 في المائة في عام 2022. وتشجع اليونيسف الشركاء على توجيه مزيد من المساهمات والتمويل المتسم بالجودة من أجل الوفاء بالتزام اتفاق التمويل لزيادة حصة المساهمات المتعددة السنوات.

الجدول 4

المساهمون في الإيرادات من الموارد الأساسية المتعددة السنوات[أ] المعترف بها[ب] بين عامي 2018 و2022
(مليون دولار أمريكي)

الشريك المقدّم للموارد	*الفترة*	*إجمالي المساهمات في الموارد الأساسية المتعددة السنوات[ج]*
السويد	4 سنوات (2018 إلى 2021) و4 سنوات (2022 إلى 2025)	529
المملكة المتحدة	3 سنوات (2018 إلى 2020)	154
سويسرا	4 سنوات (2018 إلى 2021) و3 سنوات (2022 إلى 2024)	150
هولندا	3 سنوات (2019 إلى 2021)	112
أستراليا	4 سنوات (2018 إلى 2021) و5 سنوات (2022 إلى 2026)	78
بلجيكا	4 سنوات (2017إلى 2020) و4 سنوات (2021 إلى 2024)	64
كندا	4 سنوات (2018 إلى 2021)	49
الدانمرك	3 سنوات (2020 إلى 2022) و3 سنوات (2023 إلى 2025)	37
نيوزيلندا	3 سنوات (2019 إلى 2021) و3 سنوات (2022 إلى 2024)	24
لكسمبرغ	سنتان (2020 إلى 2021) و4 سنوات (2022 إلى 2025)	22
قطر	سنتان (2019 إلى 2020) وسنتان (2022 إلى 2023)	16
الإجمالي		1234

ملاحظة: قد تختلف القيم الإجمالية قليلاً عن مجموع الأعمدة نظراً لتقريب الأعداد.

[أ] تُعرَّف الاتفاقيات الممتدة لعامين أو أكثر بأنها اتفاقيات متعددة السنوات. وهي لا تشمل أي تعديلات.

[ب] بشكل عام، يعترف بالإيرادات في السنة التي تُوقّع فيها الاتفاقية، في حين تشكّل المبالغ المستَلَمة في السنوات الأخرى مبالغ يعاد تقييمها بسبب تقلّبات سعر الصرف. وتستثني بيانات الإيرادات التخفيضات.

[ج] استناداً إلى قيمة الاتفاقية المبرمة في بداية المساهمة المتعددة السنوات.

38- تأتي الغالبية العظمى من الدعم المتعدد السنوات للموارد الأساسية من 10.5 مليون جهة مانحة فردية من القطاع الخاص، بما فيها 6.3 مليون جهة مانحة متعهّدة تدعم اليونيسف من خلال التبرعات الشهرية المنتظمة على مدى ثماني سنوات في المتوسط.

39- وتشكّل المدفوعات المتأخرة تحدياً خطيراً للتمويل الذي يمكن التنبؤ به. ومن شأن المدفوعات المسددة في أقرب وقت ممكن، أو في مستهل فترة التخطيط المتعددة السنوات، أن تيسر التخطيط الاستراتيجي للموارد وتقلل من المخاطر المرتبطة بتقلبات العملة.

هـ- التمويل المواضيعي

40- المساهمات المواضيعية هي صناديق تمويل جماعي مخصصة على نحو سلس ومصنّفة على أنها موارد أخرى مصممة لدعم تحقيق الخطة الاستراتيجية لليونيسف وكذلك تحقيق النتائج رفيعة المستوى على المستويات القُطرية والإقليمية والعالمية. تسمح مرونة التمويل المواضيعي لليونيسف بالاستجابة للتحديات بشكل أكثر فعالية من خلال تعزيز الأنظمة في جميع القطاعات، ما يعزّز الاستدامة وخفض تكاليف المعاملات، وبالتالي فهي تُعد مكملاً مثالياً للموارد الأساسية. وتتماشى المساهمات المواضيعية مع مبادئ شراكات الموارد المتعددة الأطراف الجيدة والمنح الإنسانية الجيدة، والصفقة الكبرى واتفاق التمويل.

41- تشتمل الخطة الاستراتيجية للفترة بين 2022 و2025 على خمسة مجالات أهداف تسعى إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والتي تم إنشاء 11 من صناديق التمويل الجماعي المواضيعي لها. على سبيل المثال، بناءً على الدروس المستفادة من شراكة اليونيسف مع السويد في خلال فترة الخطة الاستراتيجية السابقة، تم إنشاء صندوق جماعي مواضيعي جديد على المستوى القُطري لدعم البرنامج القُطري بأكمله بشكل أفضل، ما يتيح أقصى قدر من المرونة للمكاتب القُطرية ويعزز البرمجة المتكاملة و"الدعم الشامل للأطفال". واستناداً إلى البرامج التجريبية في دولة بوليفيا المتعددة القوميات والسودان، وسّعت السويد دعمها لهذه الطريقة الجديدة لتشمل أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. أحدث الدول المساهمة في هذه الطريقة هي من جهة تشيكيا، التي دعمت البرنامج القطري في كمبوديا، ومن جهة ثانية بولندا، التي دعمت البرنامج في أوكرانيا. في عام 2022، تم تحصيل 11 مليون دولار من إجمالي التمويل المواضيعي بفضل هذه الطريقة الجديدة، بزيادة قدرها 29 في المائة عن العام السابق.

الشكل 10

المساهمات المواضيعية الواردة للفترة بين 2014 و2022

(مليون دولار أمريكي)

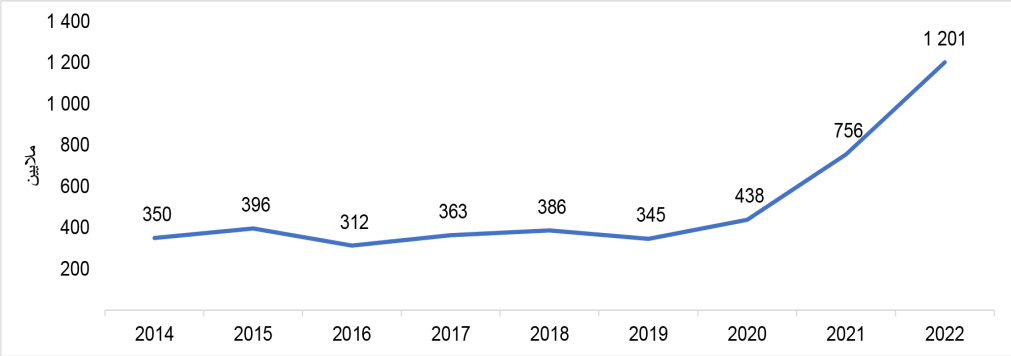

42- في عام 2022، وصل التمويل المواضيعي إلى مستويات قياسية بسبب زيادة بنسبة 126 في المائة في التمويل المواضيعي الإنساني، وذلك من القطاع الخاص بشكل أساسي. ساهمت 83 جهة مانحة (موزّعة على 15 حكومة و33 لجنة وطنية و35 مكتباً قُطرياً) بمبلغ قدره 1201 مليون دولار أمريكي في شكل تمويل مواضيعي في عام 2022، مقارنةً بـ 756 مليون دولار أمريكي في عام 2021، بزيادة قدرها 59 في المائة. أما القطاع الخاص، فساهم بنسبة 76 في المائة (أو 917 مليون دولار أمريكي) من إجمالي التمويل المواضيعي لعام 2022، بزيادة قدرها 137 في المائة عن عام 2021. وشكّل التمويل المواضيعي من القطاع الخاص 48 في المائة من إجمالي الموارد الأخرى من القطاع الخاص، بزيادة قدرها 16 في المائة عن عام 2021. في المقابل، انخفضت مساهمات القطاع العام في التمويل المواضيعي بنسبة 23 في المائة مقارنة بالعام 2021 (من 369 مليون دولار إلى 284 مليون دولار)، ما خفض نسبة الدخل الوارد المواضيعي من الدول الأعضاء من إجمالي الموارد الأخرى من الدول الأعضاء إلى 8 في المائة فقط (مقارنة بـ 11 في المائة في عام 2021).

43- وأتيح التمويل المواضيعي من خلال ثلاث طرائق تمويل: 27 في المائة (أو 323 مليون دولار أمريكي) من خلال التمويل المواضيعي العالمي، و54 في المائة (655 ملايين دولار أمريكي) من خلال التمويل المواضيعي الإقليمي، و19 في المائة (223 مليون دولار أمريكي) من خلال التمويل المواضيعي القُطري. انخفض التمويل المواضيعي العالمي (الطريقة المواضيعية الأكثر مرونة) بنسبة 14 في المائة مقارنةً بعام 2021. ومع ذلك، تضاعف التمويل المواضيعي الإنساني العالمي أكثر من ثلاثة مرات في عام 2022 ليصل إلى 120 مليون دولار، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى وجود جهات مانحة جديدة (ألمانيا والسويد ولجنة اليونيسف في سويسرا وليختنشتاين)، فضلاً عن زيادة المساهمات من صندوق الولايات المتحدة لليونيسيف، ولجنة هولندا والمملكة المتحدة لليونيسف. في عام 2022، بقيت هولندا أكبر جهة مانحة للصناديق المواضيعية الإنسانية العالمية.

44- شهد التمويل المواضيعي الإقليمي نمواً هائلاً بنسبة تخطّت 6,000 في المائة منذ عام 2021، ويكاد يعود ذلك بالكامل إلى دعم القطاع الخاص لأوكرانيا والاستجابة للاجئين؛ ما جعلها الطريقة الموضوعية الأوسع على الإطلاق. وقد مكّنت مرونة التمويل اليونيسف من اعتماد نهج إقليمي لتقديم

الدعم الفوري والتكميلي في 17 دولة، مع البقاء على استعداد لتقديم الدعم بطريقة مرنة واستدامته وتوسيع نطاقه في مواجهة الاحتياجات الكبيرة والموسعة. وشمل ذلك توسيع نطاق الاستجابة لحالات الطوارئ، وتوفير الخدمات والإمدادات المنقذة للحياة داخل أوكرانيا، ودعم وسد الثغرات الحرجة في توفير الخدمات الاجتماعية التي نتجت عن الخدمات الوطنية المنهكة في البلدان المستقبلة للاجئين.

الشكل 11

التمويل المواضيعي حسب النوع للفترة بين 2018 و2022

(مليون دولار أمريكي)

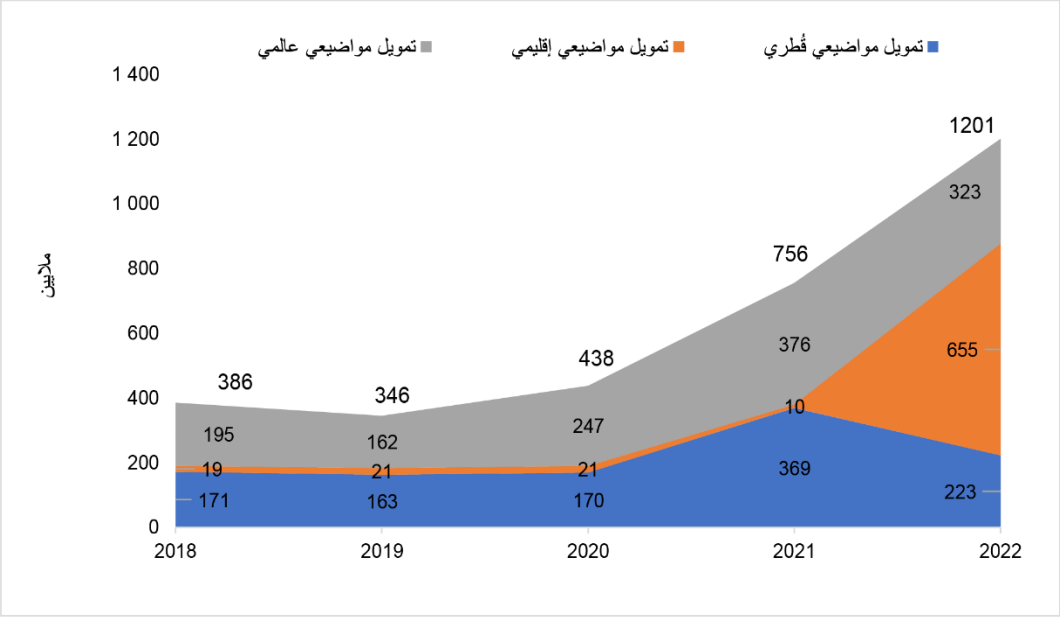

ملاحظة: قد تختلف القيم الإجمالية قليلاً عن إجمالي المبالغ الفردية نظراً لتقريب الأعداد.

الشكل 12

التمويل المواضيعي حسب نوع الشريك لعام 2022

(مليون دولار أمريكي)

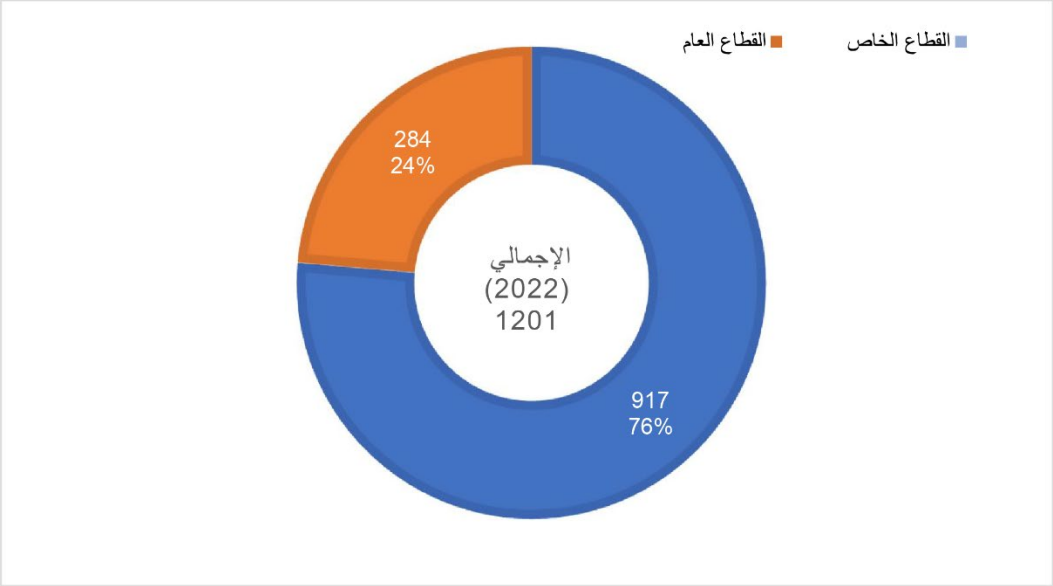

45- ورد أكثر من ثلاثة أرباع (916 مليون دولار) إجمالي التمويل المواضيعي في عام 2022 من أعلى 10 شركاء مقدِّمين للموارد. وكان الشركاء الثلاثة الأساسيين هم صندوق الولايات المتحدة لليونيسف، وألمانيا، واللجنة الألمانية لليونيسف، وهي جهات ساهمت مشتركة بتشكيل 44 في المائة من إجمالي التمويل المواضيعي. تجدر الإشارة إلى أن لجنة المملكة المتحدة لليونيسيف، واللجنة الألمانية لليونيسيف، وصندوق الولايات المتحدة لليونيسيف هي جهات زادت مساهماتها المواضيعية بشكل كبير مقارنة بعام 2021، وذلك بنسبة 209 في المائة (أو 55 مليون دولار)، و182 في المائة (أو 68 مليون دولار) و120 في المائة (157 مليون دولار) على التوالي.

الشكل 13

أهم مساهمي اليونيسف في التمويل المواضيعي في عام 2022 حسب المساهمات الواردة

(مليون دولار أمريكي)

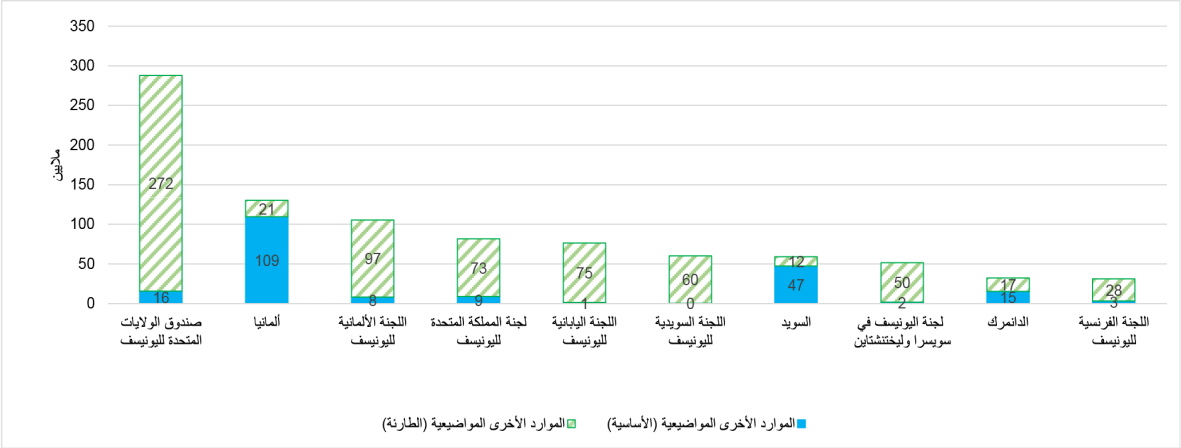

46- في عام 2022، شكّلت المساهمات المواضيعية 15 في المائة من إجمالي نسبة الموارد الأخرى، مسجّلة بذلك زيادة بنسبة 4 في المائة عن عام 2021. ومع ذلك، فإن حصة التمويل المواضيعي من إجمالي الموارد الأخرى من الدول الأعضاء قد انخفضت من 7 في المائة في عام 2021 إلى 5 في المائة في عام 2022، بما يتجاوز هدف اتفاق التمويل البالغ 6 في المائة.

47- على الرغم من الارتفاع الكبير في إجمالي التمويل المواضيعي في عام 2022، لا يزال توزيع المساهمات المواضيعية متفاوتاً للغاية بين مجالات برامج اليونيسف. وحدها ثلاث صناديق مواضيعية نمت في عام 2022، وهي الصناديق الإنسانية (126 في المائة)، وصناديق فيروس نقص المناعة البشرية (HIV)/متلازمة العوز المناعي المكتسب (AIDS) (460 في المائة)، والصناديق المواضيعية المرنة للبلدان (29 في المائة). خُصّص 77 في المائة من التمويل المواضيعي للعمل الإنساني، بمبلغ ارتفع من 410 ملايين دولار في عام 2021 إلى 928 مليون دولار في عام 2022، أي 12 في المائة من إجمالي نسبة الموارد الأخرى، وهو ما يعود بشكل أساسي إلى تمويل القطاع الخاص لمتطلّبات الاستجابة لأوكرانيا.

48- في المقابل، سُجّل انخفاض كبير في التمويل المواضيعي غير الإنساني بنسبة 21 في المائة مقارنة بالعام 2021 (346 مليون دولار إلى 273 مليون دولار)، مع انخفاض المساهمات في الصندوق المواضيعي للتعليم بشكل كبير من 106 ملايين دولار في عام 2021 إلى 39 مليون دولار فقط في عام 2022. وقد أسفر هذا الانخفاض عن تعريض أكثر من 3 ملايين طفل، نصف عددهم من الفتيات، لخطر عدم الحصول على التعليم، وقد يحرم ما لا يقل عن 2.6 مليون طفل، كثير منهم من الأطفال المستضعفين في أفغانستان والجمهورية العربية السورية وأوكرانيا، من المواد التعليمية. كانت المجموعات المواضيعية المعنية بالصحة وحماية الطفل والمناخ والطاقة والبيئة والحد من مخاطر الكوارث والحماية الاجتماعية مجموعات تعاني من نقص مزمن في التمويل مقارنةً بحصتها من الإنفاق الشامل على برامج اليونيسف.

الشكل 14

المساهمات المواضيعية حسب مجموعات التمويل لعام 2022

(مليون دولار أمريكي)

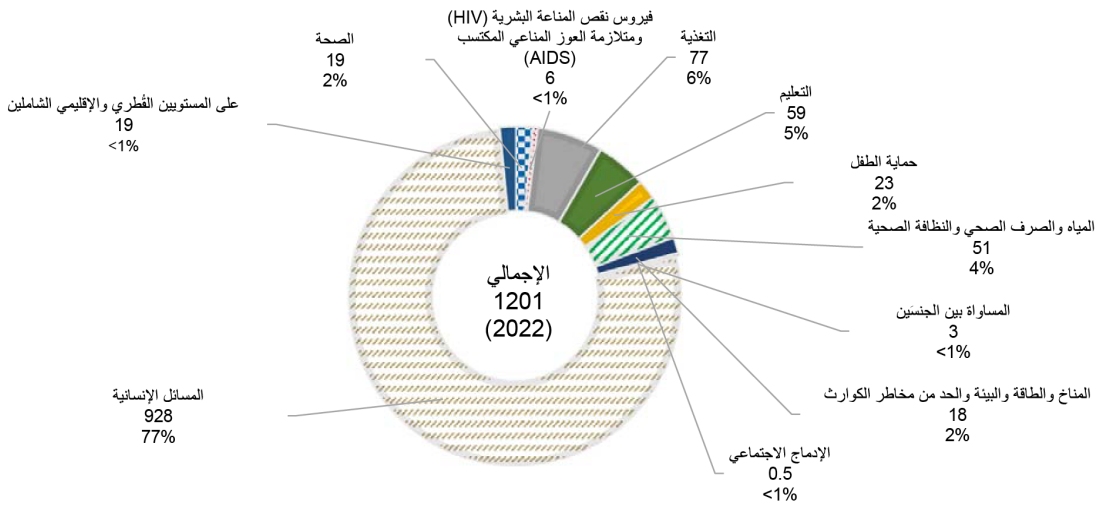

49- إن الزيادة التي شهدتها الصناديق المواضيعية في عام 2022 وزيادة التمويل المواضيعي كنسبة مئوية من إجمالي الدخل الوارد هي تطورات واعدة. وهذه الزيادة كانت مدفوعة بمساهمة القطاع الخاص في عدد قليل من الأزمات الواسعة النطاق وليس بمساهمات الدول الأعضاء. سجّلت مساهمات الدول الأعضاء انخفاضاً في التمويل المواضيعي بنسبة 23 في المائة من عام 2021 إلى عام 2022 بمبلغ قدره 85 مليون دولار أمريكي تقريباً. وهو اتجاه مثير للقلق ينجرف بعيداً عن التزام الدول الأعضاء بموجب اتفاق التمويل بمضاعفة حصة المساهمات غير الأساسية المقدمة من خلال صناديق مواضيعية تابعة لوكالة بعينها. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال القطاعات الأكثر احتياجاً إلى التمويل المرن تعاني من نقص حاد في التمويل.

و- الالتزامات المتعددة السنوات

50- تعزز الالتزامات المتعددة السنوات قابلية التنبؤ بقنوات التمويل، وتؤدي إلى تسريع أزمنة الاستجابة وتعزيز كفاءتها، فضلاً عن التخطيط للبرامج وتنفيذها وفق أطر زمنية أطول. التزمت الدول الأعضاء بزيادة حصة المساهمات المتعددة السنوات في إطار اتفاق التمويل للوصول إلى 50 في المائة على الأقل من مساهمات الوكالة بوصفها جزءاً من الالتزامات المتعددة السنوات. في عام 2022، كانت نسبة 42 في المائة من إجمالي مساهمات اليونيسف مساهمات متعددة السنوات، بزيادة طفيفة بلغت نسبتها 4 في المائة مقارنة بعام 2021. ويُعزى هذا بالكامل إلى زيادة بنسبة 16 في المائة في الموارد الإنسانية الأخرى متعددة السنوات (الطارئة)، والتي ارتفعت من 14 إلى 30 في المائة.

51- وقد مثّلت ألمانيا والبنك الدولي والمفوضية الأوروبية والسويد وهولندا أكبر الجهات المانحة للالتزامات المتعددة السنوات لليونيسف في عام 2022.

الشكل 15

نسبة مجموع المساهمات الواردة ضمن الاتفاقيات المتعددة السنوات للفترة بين 2016 و2022

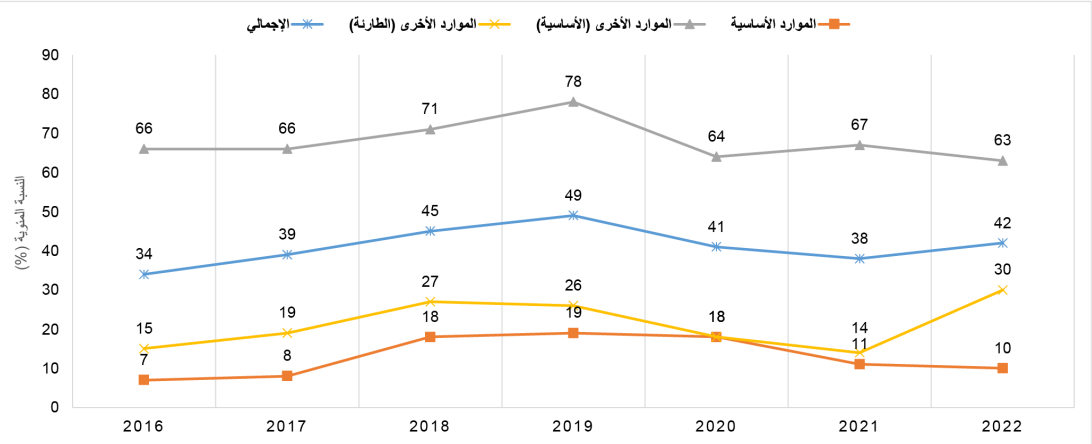

ملاحظة: تُعرَّف الاتفاقيات الممتدة لسنتين أو أكثر على أنها اتفاقيات متعددة السنوات، وهي تشتمل على أي تعديلات. تشمل الموارد الأخرى (الأساسية) المساهمات المخصّصة لأنشطة إدارية محددة.

خامساً- الشركاء المقدِّمون للموارد التابعون لليونيسف

52- يتألف الشركاء المقدِّمون للموارد التابعون لليونيسف من الحكومات، والمؤسسات المالية الدولية، والشراكات البرنامجية العالمية، والصناديق المشتركة للأمم المتحدة، والبرامج المشتركة، والجهات الداعمة الفردية، والمؤثرين الرئيسيين من القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات والشركات التجارية.

53- في عام 2022، ساهم الشركاء من القطاع الخاص بمبلغ بقيمة 6.539 مليار دولار أمريكي أو 70 في المائة من إجمالي الدخل الوارد، بزيادة بنسبة 10 في المائة (615 مليون دولار أمريكي) مقارنةً بعام 2021. وساهم الشركاء من القطاع الخاص بنسبة 29 في المائة أو 2.665 مليار دولار أمريكي من إجمالي الدخل الوارد، بزيادة قدرها 28 في المائة، أو 588 مليون دولار أمريكي بالمقارنة مع عام 2021. وقد وردت المساهمات المتبقية البالغة 1 في المائة، أو 123 مليون دولار، من مصادر دخل أخرى.

54- زاد التمويل الإنساني الوارد من الجهات المانحة في القطاع العام بنسبة 27 في المائة عن عام 2021، وشكّل 74 في المائة من إجمالي التمويل الإنساني الذي تم تلقيه. وتم تخصيص 57 في المائة من تمويل القطاع العام لأربع حالات إنسانية طارئة فقط: مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19، وأفغانستان، وأوكرانيا، والاستجابة للاجئين عموماً واللاجئين السوريين خصوصاً. وقد شكّل تمويل القطاع الخاص 26 في المائة من إجمالي التمويل الإنساني، مسجلاً ارتفاعاً تجاوز نسبة 17 في المائة المسجّلة في عام 2021.

55- وواصلت اليونيسف توسيع الشراكات وتنويعها على مستوى القطاعين العام والخاص. في عام 2022، تأتّت موارد اليونيسف (في شكل مساهمات مستلمة ورسوم مُعفاة من إيجار مباني) من 138 حكومة (بزيادة واحدة عن عام 2021، ولكن بانخفاض مقارنةً بـ 146 في عام 2020)، بما في ذلك

المفوضية الأوروبية، و10.5 مليون فرد (مقارنةً بـ 9.6 مليون في عام 2021)، وأكثر من 7,700 جهة خيرية ومؤسسة ومنظمة قائمة على العضوية ومنظمة دينية (مقارنةً بـ 1500 في عام 2021، و41,000 شركة (أكثر من ضِعف عدد العام 2021). وقد عزّزت اليونيسف أيضاً التعاون بين القطاعين العام والخاص على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، وتعاونت تعاوناً ناجحاً مع الشركاء من أصحاب المصلحة المتعددين للاستفادة من تأثيرهم الذي يتجاوز المساهمات المالية بُغية الدفاع عن حقوق الأطفال وفق المواضيع التي تحظى بأولوية اليونيسف.

الشكل 16

نسبة الدخل حسب نوع الشريك من القطاع الخاص والعام/تدفق الدخل لعام 2022

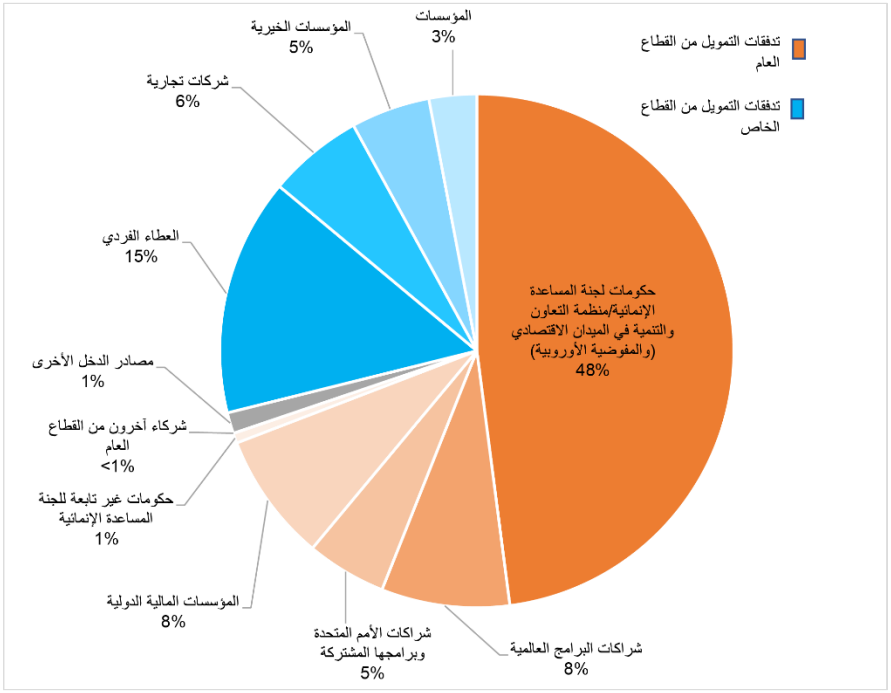

*يستند تفصيل مساهمات القطاع الخاص إلى تقارير إنفاق الإيرادات.

الشكل 17

نسبة الدخل حسب نوع الشريك من القطاع العام/تدفق الدخل للفترة بين 2020 و2022

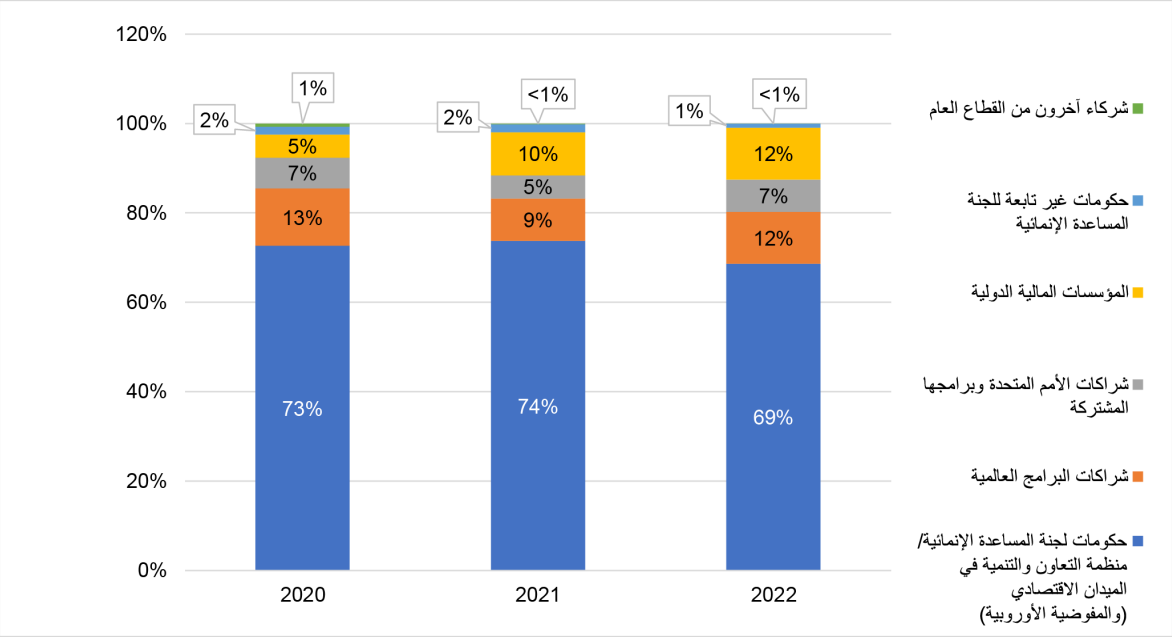

أ- الشركاء الحكوميون المقدِّمون للموارد التابعين للجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

56- تُعد شراكة اليونيسف مع الشركاء الحكوميين المقدِّمين للموارد التابعين للجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي شراكة بالغة الأهمية لتحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية. وقد زادت مساهمة هؤلاء الشركاء في عام 2022 بنسبة 3 في المائة مقارنةً بالعام 2021، وأبرزهم الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وكندا وإيطاليا وهولندا، بينما أظهرت سلوفينيا وآيسلندا وإيطاليا وسلوفاكيا والولايات المتحدة وكندا وألمانيا دعمها لليونيسف من خلال أكبر الزيادات النسبية في مساهماتها من عام 2021 إلى عام 2022. في الوقت عينه، استمر دعم التمويل المرن (من خلال التمويل الأساسي و/أو المواضيعي و/أو التمويل متعدد السنوات) من الولايات المتحدة وألمانيا والسويد والنرويج وهولندا والدانمرك والمفوضية الأوروبية والمملكة المتحدة.

57- ولا تزال شراكة اليونيسف مع المفوضية الأوروبية راسخة، ما جعلها ثالث أكبر شريك مقدِّم للموارد تابِع للجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعد الولايات المتحدة وألمانيا. وقد قدمت اليونان التمويل لليونيسف لأول مرة منذ عام 2014. وزادت سلوفينيا وآيسلندا وإيطاليا مساهماتها لليونيسف بنسبة 1,289 في المائة و136 في المائة و110 في المائة على التوالي اعتباراً من عام 2021.

58- وعلى الرغم من الزيادة الإجمالية في المساهمات الواردة من الحكومات التابعة للجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 2022، انخفضت حصة هذه الحكومات من تمويل اليونيسف من القطاع العام إلى 69 في المائة، أي 5 في المائة مقارنةً بالعام 2021، وذلك بسبب النمو في التدفقات الواردة من شركاء القطاع العام، بما في ذلك الشراكات البرنامجية العالمية وشراكات الأمم المتحدة والبرامج المشتركة.

ب- الشركاء الحكوميون غير التابعين للجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

59- إن مساهمات الشركاء غير التابعين للجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بما في ذلك البلدان الشريكة في البرامج، هي مساهمات مهمة لتحقيق نتائج تصب في مصلحة الأطفال. تُعرب اليونيسف عن امتنانها للدعم الذي يقدمه هؤلاء الشركاء في سبيل تحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية. تلقّت اليونيسف مساهمات من 107 حكومة خارج إطار المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2022 (بقي العدد على حاله مقارنةً بالعام 2021). وقدَّمت 78 حكومة من هذه الحكومات مساهمات نقدية، منها 22 تمويلاً أساسياً (نقداً). وشكّل التمويل الوارد من الحكومات غير التابعة للجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 1 في المائة من إجمالي التمويل من القطاع العام، بانخفاض نسبته 1 في المائة عن العام السابق. وتجدر الإشارة إلى أن قطر ونيجيريا والإمارات العربية المتحدة والصين وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكويت وجنوب السودان زادت مساهماتها في الموارد الأساسية مقارنةً بمستويات عام 2021. وقدَّمت حكومات مدغشقر وقطر ولاتفيا وبنغلاديش وتشاد أكبر الزيادات النسبية في مساهماتها في الموارد الأساسية مقارنة بعام 2021. في حين شكّل التمويل الأساسي من شركاء غير تابعين للجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 9 في المائة من إجمالي المساهمات الواردة من هذه المجموعة في عام 2022.

60- وقد استمرت مشاركة البلدان الأفريقية في النمو. في عام 2022، بلغ إجمالي المساهمات المقدّمة من 39 حكومة أفريقية أكثر من 200 مليون دولار، بما في ذلك التمويل الوارد من مؤسسات مالية دولية والشراكات البرنامجية العالمية من خلال اتفاقات ثلاثية مع حكومات. وزادت المساهمات من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة تزيد عن 60 في المائة من 8 ملايين دولار في عام 2021 إلى 14 مليون دولار في عام 2022، منها 30 في المائة على هيئة موارد أساسية. وسجّلت المكسيك أكبر الزيادات النسبية في المساهمات الإجمالية من المنطقة، في حين كانت البرازيل وجمهورية الدومينيكان وبنما أكبر المساهمين في عام 2022. وفي الوقت الذي انخفضت فيه المساهمات الإجمالية من بلدان الشرق الأوسط بنسبة 54 في المائة، زادت حكومات قطر والجمهورية العربية السورية والكويت وعمان مساهماتها مقارنةً بمستويات عام 2021.

ج- المؤسسات المالية الدولية

61- في عام 2022، استفادت اليونيسف من العمل مع مؤسسات مالية دولية ليكون لها تأثيراً كبيراً على عملية تشكيل السياسات والاستثمارات العالمية الرامية إلى تحسين نتائج التنمية. وعملت اليونيسف جاهدةً على ضمان وجود اعتبارات تخدم مصلحة الأطفال في العديد من استراتيجيات المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك استراتيجية صندوق النقد الدولي في تعميم مراعاة المنظور الجنساني، كما ساعدت

في تصميم الأدوات المالية مثل صندوق مكافحة الأوبئة الجديد التابع للبنك الدولي. في عام 2022، وضعت اليونيسف خطة عمل موجهة لتحقيق النتائج ومحدّدة زمنياً بهدف تعزيز شراكاتها مع المؤسسات المالية الدولية. وتشمل خطة العمل هذه عدة مجالات، بما في ذلك استراتيجية الشراكات الأولى للمنظمة التي تهدف إلى دعم استراتيجية التغيير في الشراكة والمشاركة، فضلاً عن تعزيز قدرة جمع الموارد بشكل سريع، وهو ما نصّت عليه خطة اليونيسف الاستراتيجية للفترة بين 2022 و2025.

62- وقد ساعدت المزايا النسبية لليونيسيف على تثبيت وضع المنظمة كشريك رئيسي لمشاريع المؤسسات المالية الدولية. سجّلت المساهمات من المؤسسات المالية الدولية نمواً مطرداً على مدى السنوات العديدة الماضية، حيث بلغت 761 مليون دولار في عام 2022 (626 مليون دولار في شكل تمويل مباشر و135 مليون دولار من خلال الاتفاقات الثلاثية مع الحكومات) بزيادة 33 في المائة عن عام 2021 و172 في المائة من عام 2020. في عام 2022، شكّل إجمالي المساهمات من المؤسسات المالية الدولية 12 في المائة من إجمالي الدخل الوارد من القطاع العام، بزيادة 7 في المائة عن عام 2020.

د- الشراكات البرنامجية العالمية

63- استمر التمويل الوارد من الشراكات البرنامجية العالمية في الارتفاع، حيث تضاعف الدخل الوارد منذ عام 2019. في عام 2022، تلقّت اليونيسف 655 مليون دولار من هذه الشراكات على هيئة تمويل مباشر و102 مليون دولار من خلال اتفاقات ثلاثية مع حكومات. كان هذا النجاح مدفوعاً بالتمويل العالمي المخصّص للتصدي لجائحة كوفيد-19 وسائر الأزمات الإنسانية الأخرى. بالإضافة إلى ذلك ، أشادت وكالات التمويل بشدة قدرة اليونيسف على تنفيذ البرامج على نطاق واسع.

64- في هذا الصدد، تجاوز إجمالي الدخل الوارد من التحالف العالمي للقاحات والتحصين (غافي) 420 مليون دولار أمريكي، مع ارتباط أكثر من 260 مليون من المبلغ بسبل مكافحة كوفيد-19، بما في ذلك منح دعم التوصيل القطري للّقاح. وبالمثل، واصلت اليونيسف أداء دور المنفذ الفعّال للشراكة العالمية من أجل التعليم، إذ تجاوز حجم دخلها 177 مليون دولار أمريكي. إلى جانب هؤلاء الشركاء، وبالتعاون مع جهات مانحة رئيسية قائمة على الشراكات البرنامجية العالمية مثل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ومنظمة التغذية الدولية، والتعليم لا يمكن أن ينتظر، تسعى اليونيسف إلى تطوير شراكات جديدة في مجالات مثل تمويل المناخ والتأهب لمواجهة الأوبئة. في عام 2022، وبعد الحصول على الاعتماد لتمويل الاستعداد، تمت الموافقة على اعتماد اليونيسف كجهة تنفيذية لتمويل الاستعداد للصندوق الأخضر للمناخ، على أن تواصل المنظمة العمل على هذه العلاقة بهدف الوصول إلى الاعتماد الكامل.

هـ- صناديق التمويل الجماعي للأمم المتحدة والبرامج المشتركة والتعاون مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة

65- في عام 2022، نفذ 111 مكتباً قُطرياً لليونيسف (أو 87 في المائة من جميع المكاتب) عدة برامج بالشراكة مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وهو ما يتجاوز الهدف المحدّد في الخطة الاستراتيجية لليونيسف البالغ 85 في المائة. وتلقّت اليونيسف مساهمات قدرها 471 مليون دولار أمريكي من خلال

ترتيبات مشتركة بين المنظمات[7] لأغراض التدخلات الإنمائية والإنسانية. وتمثل هذه المساهمات 6 في المائة من مجموع مساهمات الموارد الأخرى من القطاع العام في عام 2022 (بانخفاض بنسبة 2 في المائة عن عام 2021). وبالإضافة إلى ذلك، انخفضت الأموال التي تديرها اليونيسف كونها وكيل إداري بالنيابة عن الجهات المانحة الحكومية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى بنسبة 25 في المائة، من 120 مليون دولار أمريكي في عام 2021 إلى أقل من 90 مليون دولار أمريكي في عام 2022. بصرف النظر عن المواضيع ذات التأثير الشامل، يتم تنفيذ جميع مجالات الأهداف بشكل متزايد من خلال الترتيبات التنظيمية بين منظمات الأمم المتحدة.

66- ساهمت اليونيسف في المذكرات التوجيهية المشتركة ووثائق السياسات في عام 2022، بما في ذلك البرنامج العالمي المشترك لعام 2022 والمجلس الاستشاري للبرنامج المشترك و الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء. ومن جانبها وفّرت اليونيسف أيضاً التوجيه الاستراتيجي لعدة صناديق، منها الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، وصندوق تعميم حقوق الإنسان وصندوق الهجرة.

67- علاوةً على ما سبق، قدّمت اليونيسف ندوات وتدريبات عبر الإنترنت للمكاتب القُطرية، بما في ذلك الشركاء المشتركين بين الوكالات، لتسليط الضوء على تحليل النزاعات، ونظريات التغيير المتعلقة ببناء السلام، وأُطُر النتائج. وتهدف هذه الندوات إلى تعزيز برامج صندوق بناء السلام وجهوده.

و- القطاع الخاص

68- لتتمكّن اليونيسف من تنفيذ ولايتها المتمثّلة في الوصول إلى كل طفل، تتعاون مع مجموعة واسعة من الشركاء في القطاع الخاص، بما في ذلك الجهات المانحة الفردية التي تقدّم الدعم النقدي، والتعهدات والمكافآت، والجهات الخيرية، والمؤسسات، والمنظمات والشركات القائمة على العضوية والدينية، ومنصات أصحاب المصلحة المتعددين.

69- لدى اليونيسف 10.5 مليون جهة مانحة فردية تشكّل أكبر نسبة من المساهمين في الموارد الأساسية وهي جهات تعتبر مساهماتها رئيسية في البرامج القطرية في البلدان ذات الدخل المتوسط والمرتفع حيث يوجد لليونيسف مكاتب قطرية وعمليات جمع تبرعات منظمة من القطاع الخاص. وقد زاد عدد الجهات الخيرية والمنظمات القائمة على العضوية والمنظمات الدينية التي تدعم اليونيسف من خلال المساهمات المالية زيادة كبيرة على مدى السنوات الخمس الماضية، حيث ارتفع من 257 جهة في عام 2018 إلى ما يقدّر بـ 7,700 جهة في عام 2022. وتطوّرت الشركات التجارية بوصفها قناة رئيسية لجمع الأموال من القطاع الخاص. نمت الشراكات مع الشركات التي تقدّم تبرعات تزيد قيمتها عن 100 ألف دولار من 253 في عام 2021 إلى 451 في عام 2022. وفي عام 2023، تتوقّع اليونيسف عاماً رابعاً من النمو المزدوج في التمويل الوارد من القطاع الخاص من الشركات، والذي نما بنسبة 19 في المائة في عام 2022.

[7] تشمل صناديق التمويل الجماعي، والبرامج المشتركة، والاتفاقيات المبرمة بين منظمات الأمم المتحدة، وصناديق التمويل الجماعي القُطرية، والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ

الشكل 18

نسبة الدخل حسب نوع الشريك الخاص/تدفق الدخل للفترة بين 2020 و2022

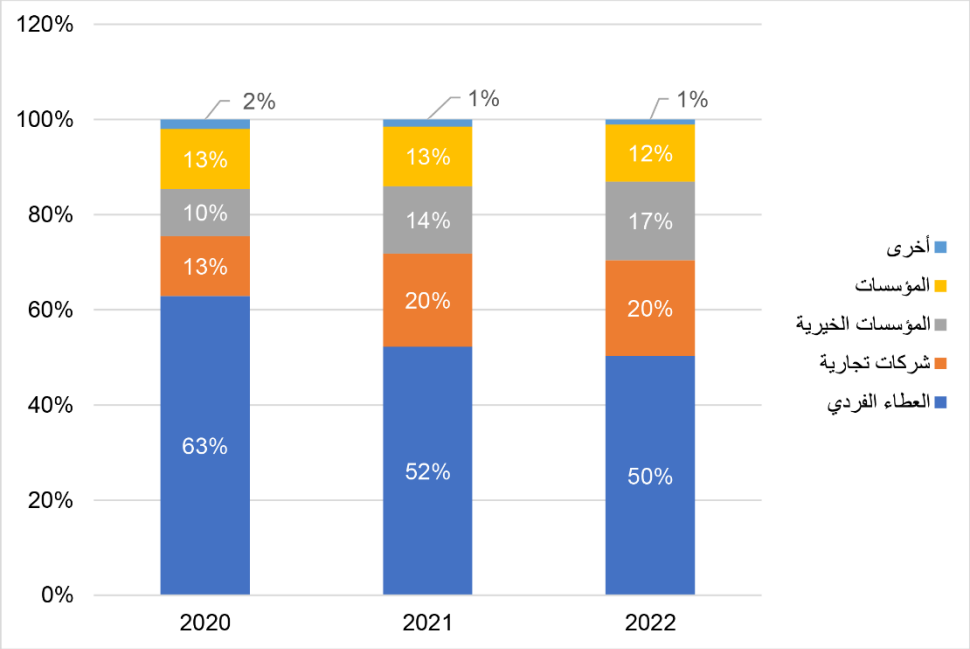

70- في عام 2022، ساهم القطاع الخاص بمبلغ قياسي قدره 2.665 مليار دولار من خلال اللجان الوطنية التابعة لليونيسف البالغ عددها 33، والمكاتب القُطرية البالغ عددها 53، وهو ما يزيد بنسبة 29 في المائة (أو 600 مليون دولار) عن التقديرات المالية المنقحة (أيلول/سبتمبر 2022) المقدَّمة إلى المجلس التنفيذي. وقد حقّقت اللجان الوطنية والمكاتب القُطرية نتائج ملحوظة من خلال تسخير إمكاناتها السوقية، وتنفيذ استراتيجيات محسّنة على مستوى السوق، والابتكار في جمع الأموال. وشكّلت مساهمات القطاع الخاص 54 في المائة من التمويل الأساسي لليونيسف في عام 2022. بالإضافة إلى ذلك، ساهم جمع الأموال من القطاع الخاص من خلال 21 مكتباً قُطرياً بمبلغ 218 مليون دولار من الأموال المرنة بالكامل لدعم تحقيق النتائج الخاصة بالأطفال في هذه البلدان.

71- وقد سجل الدخل الوارد من القطاع الخاص نمواً مدفوعاً بثلاثة عوامل رئيسية:

أ) زيادة ملحوظة في التبرعات النقدية الرامية إلى تلبية نداءات الطوارئ للاستجابة بشكل أساسي لمتطلّبات أوكرانيا؛

ب) تطورات على صعيد جمع الأموال رقمياً والتي مكّنت اليونيسف من تعظيم فرص جمع الأموال؛

ج) استمرار تنفيذ مناهج جمع أموال وآليات استثمار مبتكرة، مثل الصندوق المرحلي منخفض الفائدة وأداة التمويل التابعة للبنك الدولي.

ز- شراكات ومنصات أصحاب المصلحة المتعددين

72- في عام 2022، تفاعلت اليونيسف مع شركاء من أصحاب المصلحة المتعددين بشأن مواضيع عالمية رئيسية تخطّت موضوع الدخل الوارد لتوقيع مذكرتي تفاهم مع الغرفة التجارية الدولية والتحالف العالمي لتيسير التجارة. وقد أسفرت هذه الاتفاقيات الجديدة عن نمو في جدول أعمال اليونيسف للمناصرة وحقوق الطفل، كما سهّلت من إضفاء الطابع على المشاركات العالمية، ولعبت دوراً داعماً في رقمنة عمليات الاستيراد في موزمبيق.

73- واستطاعت المناصرة المصحوبة باستراتيجية أعمال من إشراك شركات تجارية متخصصة بعدة أنشطة تتراوح بين زيادة الوعي واتخاذ إجراءات جماعية. تتكيّف هذه الاستراتيجية مع المشهد الخارجي المتغيّر، حيث يتوقع أصحاب المصلحة التجاريون الآن عرض قيمة أكثر شمولاً عند التعاون مع اليونيسف. وقد أثّر هذا النهج على المنصات التجارية وقادة الأعمال، وتم دمجه مع استراتيجيات أوسع للشراكة والمناصرة ومع مقترحات باهظة الثمن/عالية القيمة. وعليه، تم تطوير استراتيجيات مناصرة مواضيعية للصحة العقلية والمناخ والمياه والصرف الصحي والنظافة. وتشمل المبادرات الرئيسية إطلاق التحالف العالمي من أجل سلامة الشباب العقلية، وإصدار بيان الأعمال بشأن تغير المناخ وحقوق الطفل في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP 27)، وتطوير استراتيجية متكاملة للمناصرة وجمع الأموال من أجل"مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه 2023".

ح- التمويل البديل/التمويل الابتكاري

74- في عام 2022، واصلت اليونيسف العمل على شراكات تمويل مبتكرة لتحفيز التمويل ومواءمته بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأطفال من خلال استخدام الأدوات المالية البديلة. ثمة مثالان بارزان على ذلك يتضمنان أولاً الإعلان في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP 27) عن مبادرة اليوم والغد، وهي مبادرة شكّلت أول حل يركز على الأطفال في تمويل الحد من المخاطر المناخية؛ وثانياً، توافر الاستثمار من خلال أداة التمويل التجريبية التابعة للبنك الدولي التي زوّدت 24 مكتباً قُطرياً بمبلغ 39.8 مليون دولار أمريكي لدعم عمليات جمع الأموال في عام 2022. وقد ساهم هذا البرنامج التجريبي في النمو المستدام والصحي للدخل الوارد المرن لدعم البرامج الداخلية والعالمية، وشكّل عاملاً رئيسياً في دفع نمو الإيرادات على امتداد هذه الأسواق. وقد تم حالياً الوفاء بجميع التزامات الدفع وتقديم التقارير إلى البنك الدولي.

سادساً- الاعتبارات الاستراتيجية

أ- تحسين إعداد التقارير والوضوح والاعتراف

75- أشارت دراسة استقصائية حول رضا شركاء القطاع العام تديرها اليونيسف في عام 2022 إلى أن 100 في المائة من الشركاء في القطاع العام كانوا راضين عن الاعتراف والوضوح الذي قدمته اليونيسف، مقارنةً بـ 39 في المائة فقط في عام 2019. وتواصل اليونيسف المشاركة في المجموعة المشتركة بين الوكالات حول الاعتراف بالشركاء وإبرازهم، والتي تسهّل التبادل المنتظم للمعرفة والمهارات والخبرات.

76- واعترافاً بالدور الرئيسي الذي يؤديه التمويل المرن في دعم أنشطة اليونيسف، تضافرت الجهود على مستوى المنظمة وتجلت في صور وضع خطط رؤية مفصلة، و"أسابيع الاعتراف بالجهات المانحة" لأهم وأكبر الجهات المانحة، وتوضيحات بشأن استخدام التمويل الأساسي وتخصيصه. تجدر الإشارة إلى أنه تم تطوير العديد من هذه المبادرات بمشاركة الجهات المانحة وأصحاب مصلحة رئيسيين آخرين بهدف تسليط الضوء على النتائج التي تم تحقيقها من خلال التمويل المرن.

77- وقد وضعت اليونيسف اللمسات الأخيرة على دليل حول الاعتراف بشركاء القطاع العام وإبرازهم، والذي يدعم نهجاً منسقاً على مستوى المنظمة للشركاء الذين يقدمون التمويل الأساسي. واستمر إدراج الاعتراف بشركاء القطاع العام في تقارير اليونيسف الرئيسية، بما في ذلك الموارد الأساسية للنتائج، تقرير عام 2022، وتقارير النتائج السنوية العالمية، وخلاصة مجموعة التمويل، فضلاً عن مختلف التقارير المواضيعية الإقليمية والقُطرية. يُمنح الشركاء في القطاع العام أيضاً اعترافاً ووضوحاً كبيرين على حسابات اليونيسف الإعلامية، ويأتي ذلك في صورة زيادة عدد مرّات ذِكر المنظمة لهؤلاء الشركاء على منصات وسائل التواصل الاجتماعي (تويتر، وفيسبوك وإنستغرام وغيرها) بنسبة 20 في المائة مقارنةً بالعام 2021، ليصل إلى ما يقرب 15 ألف مرة في عام 2022.

ب- الاتجاهات المستقبلية

78- وصلت المساعدات الخارجية إلى مستوى قياسي بلغ 204 مليارات دولار أمريكي في عام 2022، بزيادة نسبتها 13.6 في المائة عن عام 2021[8]، ويعزى النمو الكبير في زيادة الإنفاق على استضافة اللاجئين وتقديم المساعدة لأوكرانيا. وباستثناء تكاليف اللاجئين "داخل البلد المانح"[9]، ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية لعام 2022 بنسبة 4.6 في المائة عن عام 2021 بالقيمة الحقيقية. ورغم النمو القياسي الذي شهده الدخل الوارد إلى اليونيسف على مدى أربع سنوات متتالية، يبقى هذا الدخل عُرضة للخطر بسبب التعقيد المتزايد للأزمات التي يُحتمل أن تقضي على عقود من التقدّم الإنمائي للأطفال.

79- وفي الوقت نفسه، ثمة اتجاه ملحوظ يتمثل في النمو الكبير في التمويل الإنساني لوكالات الأمم المتحدة ذات البصمة الإنسانية الأكبر. تلقّت اليونيسف تمويلاً إنسانياً مخصصاً بمبلغ قياسي في عام 2022 وصل إلى 4.25 مليار دولار أمريكي مقابل نداء إنساني بقيمة 11.74 مليار دولار أمريكي. وشمل ذلك تمويلاً طارئاً قدره 3.84 مليار دولار، بزيادة قدرها 29 في المائة عن عام 2021، وهو ما يمثل 41 في المائة من إجمالي الدخل الوارد في عام 2022. ومع ذلك، فقد تركز هذا التمويل على حالات طوارئ قليلة فقط، ما ترك العديد من الأزمات الأخرى تعاني من نقص كبير في التمويل. بينما لا يتم تمويل الأزمات إلا بشكل انتقائي، فإن انخفاض معدل ومقدار الأموال الأساسية يرغم اليونيسف على أن تصبح منظمة قائمة على المشاريع، ما يعرّض ولايتها المعيارية للخطر ويقوّد قدرتها على الوصول إلى الأطفال الأكثر ضعفاً.

[8] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مستويات لجنة المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2022 – بيانات أولية، مذكرة تلخيصية مفصّلة، 12 نيسان/أبريل 2023، www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/ODA-2022-summary.pdf.

[9] حددتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنها تكاليف مساعدة اللاجئين على أراضيهم. يُرجى زيارة مواقعهم الإلكترونية للاطّلاع على مزيد من المعلومات.

80- وفي هذا السياق، بذلت اليونيسف جهوداً متضافرة لتنويع قاعدة تمويلها. يوجد حوالى 10.5 مليون جهة مانحة فردية على مستوى العالم، وهي أكبر مجموعة من الجهات المانحة للموارد المرنة لليونيسيف، وتتجاوز مساهماتها نصف إجمالي الأموال الأساسية. وهذا يدل على التزام الجمهور ودعمه وثقته بولاية اليونيسف وعملها. وعلى الدول الأعضاء الاستفادة من هذه الثقة لزيادة مساهماتها الأساسية.

81- في الوقت نفسه، يعتمد تحقيق أهداف التنمية المستدامة الذي يركز على الأطفال على عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالتعاون المشترك، كما أكدته إصلاحات الأمم المتحدة. وتتمثّل إحدى الركائز الأساسية لإصلاحات الأمم المتحدة في التمويل ذي الجودة العالية والمرن والقابل للتنبؤ من خلال اتفاقية التمويل الضرورية، وهو أمر بالغ الأهمية لضمان تعاون منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للعمل بشكل أفضل نحو تحقيق أهداف خطة 2030. يجب الامتثال لالتزامات اتفاقية التمويل التي تم الالتزام بها من قِبل الدول الأعضاء بشأن توفير الموارد المرنة والقابلة للتنبؤ، وذلك من خلال زيادة المساهمات الأساسية والموضوعية والجماعية والمتعددة السنوات، والالتزام بها بشكل كامل. يتيح ذلك لكيانات الأمم المتحدة، مثل اليونيسف، المحافظة على ولاياتها الرئيسية وأن تكون لديها ركائز تأسيسية قوية في الجوانب المالية والرقابية والإدارية. وينبغي أيضاً العمل داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على سد الفجوات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

82- تُعرب اليونيسف عن امتنانها العميق لشركائها من القطاعين العام والخاص المقدِّمين للموارد عن الدخل الوارد في عام 2022. تُقدِّر اليونيسف جميع أنواع التمويل، ومع ذلك تظلّ الموارد الأساسية المتعددة السنوات ضرورية للغاية كي تستجيب المنظمة بسرعة لتحقيق نتائج على أرض الواقع، لصالح جميع الأطفال، في كل مكان. ويتبع ذلك بشكل وثيق الصناديق المواضيعية. ستواصل اليونيسف تعاونها الوثيق مع المجلس التنفيذي والحكومات واللجان الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص من خلال الحوارات المنظمة بشأن التمويل لإحراز تقدّم في التحول من الأموال المخصّصة بدرجة كبيرة إلى موارد أساسية أو موارد أخرى مرنة. ويهدف هذا التعاون كذلك إلى إحراز تقدّم على نحوٍ مشترك في تحقيق الالتزامات المتبادلة التي ينص عليها اتفاق التمويل، ومواصلة صياغة النهج المتعلق بالحوار المنظم، وذلك بالتعاون مع الوكالات الشقيقة للأمم المتحدة، دعماً لجهود الإصلاح التي يبذلها الأمين العام.

سابعاً - مشروع مُقرَّر

إنّ المجلس التنفيذي

1. *يأخذ علماً* بالحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لليونيسف، للفترة بين 2022 و2025 (E/ICEF/26/2023)؛

2. *ويذكّر* بالأهمية البالغة للموارد الأساسية الكافية والتي يمكن التنبؤ بها بالنسبة إلى اليونيسف كي يتسنى لها الاستمرار في الوصول إلى الأطفال على نحو مُنصف في كل مكان للوفاء بحقوقهم وإعمالها؛

3. *ويأخذ علماً كذلك* بأهمية التمويل المواضيعي المرن الذي يكتسب أهمية بالغة بالنسبة إلى اليونيسف لكي تتمكّن من تسريع البرمجة اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في المجالات التي تلاشت فيها مكاسب التنمية بسبب جائحة كوفيد-19 والأزمات الإنسانية الأخرى؛

4. *ويشدّد على* أهمية التزامات الدول الأعضاء باتفاق التمويل، وعلى وجه الخصوص بما يتعلق بأهمية قابلية التنبؤ في التمويل. علاوةً على ذلك، يحثّ أيضاً الدول الأعضاء على إيلاء الأولوية إلى الموارد الأساسية وإلى التعهدات المتعددة السنوات للفترة بين 2022 و2025، نظراً إلى أن الانخفاضات في الموارد الأساسية تهدد قدرة اليونيسف على تحقيق نتائج خطتها الاستراتيجية ودعم ولايتها المعيارية.